

جلالة الملك يستقبل بالرباط عددا من السفراء الأجانب



استقبل جلالة الملك محمد السادس، أول أمس الخميس، بالقصر الملكي بالرباط، عددا من السفراء الأجانب، الذين قدموا لجلالته أوراق اعتمادهم كسفراء مفوضين فوق العادة لبلدانهم بالمملكة.

ويتعلق الأمر بكل من:

- السيد سيد عادل جبلائي، سفير الجمهورية الإسلامية الباكستانية،
- السيد جوزيف أهانهازو، سفير جمهورية البنين،
- السيد عبدولاي كيتا، سفير جمهورية النيجر،
- السيدة ساندرا أئينادير، سفيرة جمهورية الدومينيكان،
- السيدة ساديا فايزونيسا، سفيرة جمهورية بنغلاديش الشعبية،
- السيد بويو سوتيسنا، سفير جمهورية إندونيسيا،
- السيد لويس البيرتو كاسترو خو، سفير جمهورية البيرو،
- السيد باسكوالي سالزانو، سفير جمهورية إيطاليا،
- السيد جوزي فيليبي، سفير جمهورية أنغولا،
- السيد حيدر شياع البراك، سفير جمهورية العراق،
- السيد كارلوس ارتورو فوريرو سيررا، سفير جمهورية كولومبيا،
- السيدة ماريا فريديريكا أورنبرانت، سفيرة مملكة السويد،
- السيد الكسندر جايلز بينفيلد، سفير المملكة المتحدة،
- حضر هذا الاستقبال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، والحاجب الملكي، سيدي محمد العلوي.

أشادت بالجهود التي يبذلها جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، لصالح القضية الفلسطينية سوريا تؤكد دعمها للوحدة الترابية للمغرب وترحب بالقرار التاريخي لمجلس الأمن رقم 2797

كما أشاد الشيباني بالمواقف المشرفة والثابتة للمملكة المغربية، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، تجاه الشعب السوري، ودعمها الثابت للشعب السوري في تطلعه المشروع للحرية والكرامة والأزدهار.

من جانبه، أعرب ناصر بوريطة عن ارتياحه لإعادة افتتاح سفارة الجمهورية العربية السورية بالرباط، واصفا هذه المبادرة بالخطوة بالغة الدلالة في مسار إعادة إطلاق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والتي جاءت بعد أن أعاد المغرب، بتعليمات ملكية سامية، فتح سفارته في دمشق في يونيو 2025. وأكد أن هذا الحدث يعكس الإرادة المشتركة للمغرب وسوريا في توطيد علاقات قوية ودائمة، تستمد تجزرها من روابط أخوية تاريخية.

كما ذكر بوريطة بالمواقف الثابتة والواضحة والحازمة للمملكة المغربية، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، الداعمة للشعب السوري الشقيق، مجددا تثبيت المملكة بوحدتها سوريا وسيادتها واستقرارها.

كما عبر عن استعداد المغرب لمواكبة سوريا خلال هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة، من خلال دعم قائم على التضامن والحوار والتعاون، بما يسهم في تحقيق تطلعات الشعب السوري إلى الأمن والاستقرار والتنمية.



تعكس إرادة سوريا الجديدة في فتح صفحة واعدة في علاقاتها مع المملكة المغربية، وتعزيز تعاون ثنائي قائم على الثقة والتضامن والاحترام المتبادل. وأكد المسؤول السوري طموح بلاده إلى تعزيز الروابط مع المغرب في عدة مجالات، في إطار شراكة تقوم على الحوار والتنسيق وتروم تحقيق التنمية لغاثة الشعبين الشقيقين.

وبمناسبة هذه الزيارة، أشرف أسعد حسن الشيباني، بالرباط، على إعادة افتتاح سفارة الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال رفع العلم السوري فوق مقر البعثة الدبلوماسية، خلال مراسم رسمية جرت بحضور ناصر بوريطة، وأبرز وزير الخارجية السوري البعد الرمزي الكبير لإعادة افتتاح السفارة السورية بالرباط، معتبرا أنها

أكدت الجمهورية العربية السورية، على لسان وزير خارجيتها أسعد حسن الشيباني، على احترامها الكامل للوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على أراضيها.

جاء ذلك في البيان المشترك الصادر أول أمس الخميس، بمناسبة زيارة عمل رسمية لأسعد حسن الشيباني، إلى المغرب.

وأضاف الشيباني، في هذا البيان المشترك، أن الجمهورية العربية السورية ترحب وتدعم قرار مجلس الأمن رقم 2797، باعتباره نقطة تحول في مسار البحث عن حل سياسي دائم لحل هذا النزاع الإقليمي.

كما أشاد أسعد حسن الشيباني، بالجهود المتواصلة التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، للدفاع عن مدينة القدس الشريف وسكانها، والحفاظ على هويتها الثقافية، وصون مكانتها كرمز للتسامح والتعايش بين الديانات السماوية الثلاث.

وسلط البيان المشترك الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الميدانية ذات الطابع الإنساني والاجتماعي والتنموي، والرامية إلى دعم المدينة المقدسة وتحسين ظروف عيش السكان المقدسيين.

ولي العهد الأمير مولاي الحسن يترأس مأدبة غداء أقامها جلالة الملك بمناسبة الذكرى الـ 70 لتأسيس القوات المسلحة الملكية



بأمر من جلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ترأس ولي العهد الأمير مولاي الحسن، منسق مكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، أول أمس الخميس بنادي الضباط بالرباط، مأدبة غداء أقامها جلالة الملك بمناسبة الذكرى الـ 70 لتأسيس القوات المسلحة الملكية.

وذكر بلاغ للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية أنه، ولدى وصول ولي العهد الأمير مولاي الحسن، تقدم للسلام على سموه الفريق أول، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، قائد المنطقة الجنوبية، قبل أن يستعرض سموه تشكيلة من فوج المقر العام التي أدت التحية. إثر ذلك، تقدم للسلام على ولي العهد الأمير مولاي الحسن، رئيس الحكومة، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والفريق أول قائد الدرك الملكي، واللواء رئيس المكتب الثالث للقوات المسلحة الملكية، والفريق الجوي مفتش القوات الملكية الجوية، واللواء البحري مفتش البحرية

يشغل 42 ألف عامل.. 35 ألفا منهم خارج القطاع المهيكّل والطاقة تلتهم 50% من كلفة الإنتاج

قطاع السيراميك في المغرب يواجه منافسة أجنبية «شرسة» ورهان السيادة الصناعية يستتفر المهنيين

■ عماد عادل



أكدت مسؤولون وفاعلون مهنيون في قطاع السيراميك، بمناسبة اليوم الوطني الأول للسيراميك، أن تعزيز «السيادة الصناعية» للمملكة بات ضرورة ملحة لمواجهة «المنافسة الشرسة» وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع، لا سيما في جوانب العمالة والطاقة.

وأجمعت المداخلات التي شهدتها الندوة الافتتاحية وجود فجوة حادة في بنية التشغيل، فمن بين 42 ألف عامل يضمهم القطاع، يشغل 6 آلاف عامل فقط في إطار قانوني مهيكّل داخل المصانع، بينما تظل الكتلة الأكبر التي تقارب 35 ألف شخص، ومعظمهم من الحرفيين والمنتجين «Installateurs»، تعمل خارج المنظومة الرسمية، ما يضع تحديات اجتماعية واقتصادية أمام الدولة لدمجهم في الدورة المنظمة وضمان حقوقهم.

وعلى المستوى المالي، حقق رقم معاملات القطاع قفزة نوعية خلال العقد الأخير، حيث ارتفع من 3.5 مليار درهم إلى 8 مليارات درهم، إلا أن هذا النمو لم يمتنع الواردات الأجنبية من الاستحواذ على 30% من احتياجات السوق المحلية. وأوضحت المؤشرات التقنية أن الإنتاج الوطني السنوي استقر عند حدود 100 مليون متر مربع، تسيطر ثلاث شركات كبرى على 72% منها، في حين بلغ استهلاك الطين الصناعي 9100 طن خلال عام 2024.

وفي هذا الصدد، شدّد عمر الشعبي، رئيس الجمعية المهنية لصناعة السيراميك (APIC)، على أن التوقيع على بروتوكول اتفاق جديد مع وزارة الصناعة ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو إشارة قوية لبداية مرحلة جديدة تهدف إلى جعل «صنع في المغرب» علامة للجودة والتميز وليس مجرد بديل للمستورد. وأوضح الشعبي أن الاستثمار في الابتكار والتصميم هو السبيل الوحيد لمواجهة الضغط التنافسي وتغيير الصورة النمطية لدى المستهلك المغربي، مؤكداً أن

المنتج الوطني يتفوق حالياً في معايير السلامة والاستدامة. ونهتج على الشعبي إلى أن الحفاظ على تنافسية الوحدات الصناعية الوطنية يتطلب استثمارات سنوية تتراوح بين 200 و300 مليون درهم لتحديث خطوط الإنتاج، لا سيما في أصناف «القياسات الكبيرة» والمربعات المصقولة. وأشار رئيس الجمعية إلى أن تكلفة الطاقة تمثل عبئا ثقيلا يتراوح بين 30% و50% من تكلفة الإنتاج النهائي، وهو ما يستدعي حلولاً ابتكارية في مجال الطاقة المتجددة لمواجهة المنتجات المستوردة التي تستفيد من دعم حكومي أو تكاليف طاقة أقل في بلدانها الأصلية. وفي سياق الحماية التجارية، أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن فتح تحقيق رسمي مضاد للإغراق في أبريل 2026 بشأن الواردات من الهند، بعد تسجيل تسارع في حصصها السوقية منذ عام 2023، مما أدى إلى تراجع حصة المنتج المحلي إلى

نطاق يتراوح بين 60% و65%، مقابل تصاعد حصة المنتجات الهندية والصينية لتصل إلى 15%. واعتبر العديد من المتدخلين أن السيادة الصناعية المغربية في هذا المجال باتت على المحك بسبب «المنافسة الشرسة» من قبل فاعلين دوليين رئيسيين، وخصوصاً بالذکر إسبانيا وتركيا، مشيرين إلى أن هذه الدول تتبع استراتيجيات اختراق قوية للأسواق، أحيانا بأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية أو عبر دعم حكومي مباشر، مما يضغط على المصنعين المغاربة ويجبرهم على العمل في بيئة غير متكافئة. وخلصت الندوة إلى أن الطموح المغربي يتجاوز الدفاع عن السوق المحلية إلى رفع قيمة الصادرات التي بلغت 1.4 مليار درهم في عام 2024، بهدف اختراق أسواق جنوب أوروبا، مع ضرورة تفعيل آليات «الأفضلية الوطنية» في الصفقات العمومية والخاصة لضمان استمرارية هذا النهج الصناعي الذي أثبت صموده رغم التقلبات الاقتصادية العالمية.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يصرّف المعاشات بصفة استثنائية قبل عيد الأضحى

بمناسبة عيد الأضحى المبارك، سيقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصرف استثنائي للمعاشات الخاصة بشهر ماي مقديا، وذلك داخل أجل أقصاه 23 ماي 2026. ويذكر بلاغ للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن هذا الإجراء يروم تمكين أزيد

إطلاق منصة إلكترونية لجمع الضريبة على القيمة المضافة

من 850 ألف شخص من أصحاب المعاشات، من القيام بشعائر عيد الأضحى في أحسن الظروف. ويجدر بالذكر، أن هذه المبادرة تخص جميع المعاشات التي يصرفها الصندوق بما في ذلك: معاشات التقاعد، معاشات العجز ومعاشات المتوفى عنهم.



أعلنت المديرية العامة للضرائب أن منصة جمع الضريبة على القيمة المضافة للخدمات عن بعد بطريقة إلكترونية «Taxation on digital services»، أصبحت الآن متاحة عبر فضاء الخدمات الإلكترونية الذي يمكن الولوج إليه من خلال بوابة المديرية العامة للضرائب على العنوان التالي: www.tax.gov.ma

وذكرت المديرية، في بلاغ لها، «تنتهي المديرية العامة للضرائب إلى علم كل شخص غير مقيم لا يتوفر على مؤسسة بالمغرب والذي يقدم خدمات عن بعد بطريقة إلكترونية للبناء غير الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة والذين يتوفرون على مقر أو مؤسسة أو موطن ضريبي في المغرب، بأن منصة جمع الضريبة على القيمة المضافة لهذه الخدمات، «Taxation on digital services»، أصبحت الآن متاحة عبر فضاء الخدمات الإلكترونية الذي يمكن الولوج إليه من خلال بوابة المديرية العامة للضرائب على العنوان التالي: www.tax.gov.ma

وأضاف المصدر ذاته، أن هذه المنصة تمكن المنشآت المعنية من القيام بالإجراءات المطلوبة ابتداء من 11 يونيو 2026، بمقتضى المادة 28 من المرسوم رقم 2.25.862 المتضمّن للمرسوم رقم

إعلان منصة إلكترونية لجمع الضريبة على القيمة المضافة

من 850 ألف شخص من أصحاب المعاشات، من القيام بشعائر عيد الأضحى في أحسن الظروف. ويجدر بالذكر، أن هذه المبادرة تخص جميع المعاشات التي يصرفها الصندوق بما في ذلك: معاشات التقاعد، معاشات العجز ومعاشات المتوفى عنهم.

إعلان منصة إلكترونية لجمع الضريبة على القيمة المضافة

من 850 ألف شخص من أصحاب المعاشات، من القيام بشعائر عيد الأضحى في أحسن الظروف. ويجدر بالذكر، أن هذه المبادرة تخص جميع المعاشات التي يصرفها الصندوق بما في ذلك: معاشات التقاعد، معاشات العجز ومعاشات المتوفى عنهم.

ركن: Téléservices SIMPL/Taxation on digital services.

الذكرى الـ 70 لتأسيس الأمن الوطني

حضور متواصل في حماية استقرار الوطن وصون أمن المواطنين

تعزيز موقع المغرب داخل منظومة الأمن الدولي لمواجهة التهديدات المعاصرة



ميداني واستخباراتي متواصل، يهدف إلى مواجهة الشبكات الإجرامية وتعزيز مراقبة الحدود والمجال البحري. وقد أسهم هذا التعاون في تطوير نماذج مشتركة للعمل الأمني، تقوم على الفعالية والتكامل. يرتبط التعاون الأمني المغربي الفرنسي بتبادل المعلومات الاستخباراتية في مجالات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة والجرائم المالية، حيث يشكل التنسيق بين البلدين نموذجا للتعاون الأمني متعدد الأبعاد. وقد تجسد هذا التعاون في عدد من العمليات المشتركة، وفي المشاركة المغربية في تأمين الأحداث الكبرى داخل فرنسا، بما يعكس مستوى الثقة في الخبرة الأمنية المغربية.

يتوسع التعاون المغربي مع الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل مجالات الأمن السيبراني، والتحقيقات المالية، وتحليل المعطيات، والتكوين التقني، حيث يجري تبادل الخبرات وتطوير القدرات التقنية للموارد البشرية، وتعزيز آليات الرصد والتتبع في مواجهة التهديدات الرقمية. وقد ساهم هذا التعاون في دعم التحول الرقمي داخل المنظومة الأمنية المغربية. كما يحضر المغرب داخل المنظمات الأمنية الدولية من خلال مشاركته في المؤتمرات والاجتماعات المتخصصة، واحتضانه لتظاهرات أمنية كبرى، وانتخاب ممثليه داخل هيكل دولية مثل الإنتربول. وقد عزز هذا الحضور مكانة المغرب داخل منظومة الأمن الدولي، ورسخ صورته كشريك موثوق في قضايا الأمن والاستقرار.

يتجسد البعد الدولي للتجربة الأمنية المغربية في القدرة على المساهمة في تفكيك شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات مع عدد من الدول، وتطوير مقاربات مشتركة لمواجهة التهديدات العالمية. وقد ارتبط هذا الدور بترامج الخبرة الميدانية، وتطوير القدرات التقنية، وتعزيز التنسيق الاستخباراتي.

ويشهد العمل الميداني داخل الأمن الوطني تطورا مستمرا، حيث يعتمد على تقنيات حديثة في الرصد والتتبع والتدخل السريع، مع تعزيز استخدام الكاميرات الذكية وأنظمة المراقبة الرقمية، وتطوير غرف القيادة والتنسيق، بما يتيح تتبع العمليات الأمنية في الزمن الفعلي وتحسين سرعة الاستجابة. الشرطة العلمية والتقنية تشكل أحد أعمدة التحديث الأمني، حيث جرى تطوير مختبرات تحليل البصمات والحمض النووي والأدلة الرقمية، وإدخال تقنيات متقدمة في تحليل المعطيات الجنائية، بما يساهم في تحسين جودة التحقيقات وتسريع الكشف عن الجرائم. كما يرتبط الأمن السيبراني بتزايد التهديدات الرقمية، حيث جرى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الحماية من الاختراقات والهجمات المعلوماتية، وتطوير فرق متخصصة في تتبع الجرائم الإلكترونية، وتحليل البيانات الرقمية، وتأمين الفضاء السيبراني الوطني.

الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس الأمن الوطني، يحمل دلالة رمزية تعكس مسارا طويلا من التطور المؤسسي، وتجربة أمنية تراكت عبر الزمن، وارتبطت ببناء نموذج حديث يجمع بين الفعالية الميدانية، والتحديث التكنولوجي، والتكوين المتخصص، والانفتاح الدولي. ويجسد هذا الاحتفال تقديرا لمسار مؤسسة ساهمت في تعزيز الاستقرار الوطني، وترسيخ موقع المغرب داخل المنظومة الأمنية الدولية، وتطوير نموذج أمني متكامل يقوم على الكفاءة والتعاون والابتكار.

والمستمر، وإدماج تخصصات جديدة تشمل الأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والجرائم المالية، وتقنيات التحقيق الحديثة، وحقوق الإنسان، والنوازل المؤسسية. وقد ارتبط هذا التطوير بتحديث معاهد الشرطة ومراكز التكوين، وإدخال تقنيات المحاكاة والتدريب التطبيقي، بما يعزز جاهزية الموارد البشرية.

يشكل المركز العالي للتكوين الشرطي بإفراغ نموذجا لهذا التحديث، حيث يعتمد على تجهيزات متقدمة، وقاعات محاكاة، ومختبرات رقمية، وبرامج تدريبية متخصصة تستقطب أطر أمنية من دول إفريقية وعربية وأجنبية. وقد أصبح هذا المركز منصة إقليمية للتكوين وتبادل الخبرات، تعكس توجه المغرب نحو تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتطوير القدرات الأمنية على مستوى القارة الإفريقية.

ارتبط التعاون الإفريقي المغربي بتوسيع برامج التكوين وتبادل الخبرات، حيث استفادت أطر أمنية من دول الساحل وغرب إفريقيا من دورات متخصصة في مجالات مكافحة الإرهاب، والتحقيق الجنائي، ومراقبة الحدود، والشرطة العلمية، والأمن السيبراني. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز القدرات الأمنية داخل عدد من الدول الإفريقية، وترسيخ موقع المغرب كفاعل أساسي في دعم الأمن والاستقرار داخل القارة.

عرف التعاون الأمني المغربي مع الشركاء الدوليين تطورا متواصلًا، حيث شمل إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبلجيكا وهولندا، إضافة إلى منظمات دولية مثل الإنتربول والأوروبول. وقد ارتكز هذا التعاون على تبادل المعلومات، وتنسيق العمليات، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتطوير آليات مشتركة للتصدي للتهديدات العابرة للحدود.

يحمل التعاون المغربي الإسباني بعدا استراتيجيا يرتبط بالتحديات المشتركة المتعلقة بالهجرة والتهريب والجريمة البحرية، حيث يقوم على تنسيق

يتجسد البعد الدولي للتجربة الأمنية المغربية في القدرة على المساهمة في تفكيك شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات

حديثة تقوم على القرب والنجاعة والشفافية. عرفت البنيات التحتية الأمنية بدورها تحديثا وإسعا، شمل بناء مقرات جديدة وتجهيزها بوسائل تقنية متطورة، وتطوير مراكز القيادة والتنسيق، وتحديث أسطول المركبات الأمنية، وتعزيز وحدات التدخل الميداني، مع إدماج أنظمة اتصال متقدمة تتيح التنسيق الفوري بين مختلف المصالح. وقد ساهم هذا التحديث في رفع مستوى الجاهزية العملياتية، وتحسين سرعة التدخل في مختلف الوضعيات الأمنية. يحمل التكوين الشرطي مكانة مركزية داخل هذا المسار، حيث جرى تطوير برامج التكوين الأساسي

المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمكتب المركزي للإبحاث القضائية بمنظومة عمل مندمجة تقوم على تبادل المعطيات وتحليلها واستثمارها في تدبير القضايا الأمنية. وقد ساهم هذا التكامل في تعزيز القدرة على تفكيك شبكات إرهابية وإجرامية، ورصد التهديدات قبل تحولها إلى مخاطر ميدانية، وتطوير آليات التدخل السريع في مختلف المجالات.

تشكل المقاربة الاستباقية إحدى الركائز الأساسية داخل العمل الأمني المغربي، حيث يقوم التحليل الاستخباراتي على رصد المؤشرات المبكرة، وتوظيف قواعد البيانات المتقدمة، واستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل المعطيات الضخمة، بما يتيح رفع مستوى الجاهزية الأمنية، وتطوير سرعة التفاعل مع مختلف الأحداث. وقد أفضى هذا التوجه إلى تعزيز نجاعة العمليات الأمنية، وتوسيع نطاق التغطية الميدانية، وتحسين القدرة على تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

شهدت البنيات التقنية داخل الأمن الوطني تطورا ملحوظا، حيث جرى اعتماد أنظمة حديثة للمراقبة والتواصل والتنسيق، وتطوير مختبرات متخصصة في التحليل الجنائي والرقمي، وتحديث التجهيزات الخاصة بالشرطة العلمية والتقنية. كما ارتبط هذا التطور بتوسيع استخدام الرقمنة داخل مختلف المصالح الأمنية، عبر اعتماد منصات رقمية لتبادل المعلومات، وتطوير أنظمة التعرف البيومتري، وإدماج الحلول الذكية داخل تدبير المعطيات الأمنية.

تشكل الرقمنة أحد المداخل الكبرى لتحديث الإدارة الأمنية، حيث ارتبطت بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتسهيل الولوج إلى الوثائق الإدارية، وتطوير آليات الاستقبال والتواصل، واعتماد قنوات رقمية لتلقي الطلبات وتنفيذها. وقد انعكس هذا التطور على مستوى الفعالية الإدارية، وعلى تحسين العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن، في إطار مقاربة

تحتفل أسرة الأمن الوطني، بومه السبت 16 ماي 2026، بالذكرى السبعين لتأسيس هذه المؤسسة الوطنية، في لحظة رمزية تستحضر مسارا ممتدا منذ 16 ماي 1956. وتشكل مناسبة للاحتفاء بتجربة أمنية مغربية ترسخت عبر الزمن داخل الوجود الوطني، وارتبطت بصورة مؤسسة رامت بقظة ميدانية، ومهنية عالية، وحضورا متواصلًا في حماية استقرار الوطن وصون أمن المواطنين. ويأتي هذا الاحتفال في سياق يبرز حجم التحولات التي عرفها الحقل الأمني المغربي، حيث تداخلت الأبعاد المؤسسية بالتطورات التكنولوجية، وتكامل العمل الميداني مع التحديث الإداري، وانفتحت التجربة الأمنية على محيط دولي واسع جعل من المغرب فاعلا أساسيا داخل هندسة الأمن العالمي.

تحمل هذه الذكرى طابعا خاصا يعكس مسار مؤسسة ارتبطت منذ نشأتها ببناء دولة الاستقرار، وتكريس الثقة بين المواطن ومؤسسات الحماية والأمن. وقد اكتسبت هذه المؤسسة خلال عقودها المتتالية مكانة متميزة داخل المجتمع المغربي، كما رسخت حضورها داخل شبكات التعاون الأمني الدولي، من خلال أداء يقوم على الفعالية والدقة، والانخراط في مواجهة مختلف التحديات الأمنية المعقدة، التي شملت الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والجرائم السيبرانية، والتهديدات العابرة للحدود. وتشكل هذه الدينامية الأمنية نتيجة مسار تحديث عميق ارتبط بتطوير البنيات التنظيمية، وإعادة هيكلة أساليب العمل، وتعزيز الموارد البشرية، وتحديث المعدات والتجهيزات، إلى جانب إدماج التكنولوجيات الحديثة داخل مختلف مستويات التدبير الأمني.

وقد ارتكز هذا التحول على رؤية استراتيجية وضعت الأمن في صلب التنمية والاستقرار، وجعلت منه عنصرا محوريا داخل السياسة العمومية والدبلوماسية المغربية، بما أتاح بناء صورة مؤسسية حديثة تعكس تطور الدولة في تدبير الشأن الأمني.

يرتبط هذا التحول كذلك بقيادة أمنية ساهمت في ترسيخ مقاربة تقوم على الاستباق والتحليل الاستخباراتي والتنسيق الدولي، حيث ارتبط اسم عبد اللطيف الحومشي، المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، بمسار تحديث شامل للمؤسسة الأمنية، شمل تطوير أساليب العمل، وتحديث آليات التدخل، وتوسيع نطاق التعاون الدولي، وتعزيز حضور المغرب داخل الشبكات الأمنية العالمية. وقد شكل هذا المسار نقطة تحول داخل بنية الأمن الوطني، عبر الانتقال إلى نموذج يقوم على الفعالية الاستراتيجية وتكامل الأدوار بين مختلف الأجهزة.

عرف التعاون الأمني الدولي للمغرب تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع حجم تبادل المعلومات، وتوسعت مجالات التنسيق، وازدادت ثقة الشركاء الدوليين في الخبرة الأمنية المغربية. وقد شمل هذا التعاون قضايا الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار الدولي بالمخدرات، وتبييض الأموال، والهجرة غير النظامية، والجرائم السيبرانية. وأسهم هذا الانفتاح في تعزيز موقع المغرب داخل منظومة الأمن الدولي، باعتباره طرفا فاعلا في إنتاج المعلومات الأمنية وتبادلها وتحليلها، إضافة إلى مشاركته في صياغة المقاربات الدولية لمواجهة التهديدات المعاصرة.

عرفت البنية الاستخباراتية والأمنية المغربية تطورا في أساليب العمل والتنسيق، حيث ارتبطت



خلال 10 سنوات، فكك أكثر من 100 خلية لـ«داعش» في الساحل والفضاء الأورومتوسطي

المغرب في الخطوط الأمامية لمواجهة الإرهاب والتطرف

الانخراط في مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية قمع تمويل الإرهاب سنة 2000، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل سنة 2008، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي سنة 2011، إضافة إلى اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن عدد من الاتفاقيات الثنائية في المجال الأمني، من ضمنها اتفاقية التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب الموقعة مع دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2015.

وقد واكب هذا الانخراط الدولي مسار تشريعي وقانوني مهم، تمثل أساسا إصدار القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، والذي وضع تعريفا دقيقا للأفعال الإرهابية وحدد طبيعتها ومجالاتها والعقوبات المرتبطة بها، مع تشديد العقوبات الخاصة بالجرائم التي تستهدف النظام العام أو سلامة الأفراد أو الممتلكات أو ترتبط باستعمال الأسلحة والمتفجرات والتزوير والإختطاف والدعم اللوجستي والمالي للتنظيمات الإرهابية. كما اتجهت التشريعات المغربية نحو إحكام الرقابة على المعاملات المالية المشبوهة من خلال القانون المتعلق بمراقبة المعاملات المالية، بما يسمح بتتبع شبكات التمويل وتحفيف منابع الدعم المالي للتنظيمات المتطرفة.

وعلى المستوى الأمني شهد المغرب عملية إعادة هيكلة عميقة لمؤسساته الأمنية منذ بداية الألفية، حيث جرى تحديث الأجهزة الأمنية وتطوير وسائل اشتغالها البشرية والتقنية واللوجيستية، مع بناء قواعد بيانات متخصصة لرصد الأفراد والتيارات المرتبطة بالفكر المتطرف، وتوسيع دائرة التنسيق الداخلي بين المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والمديرية العامة للأمن الوطني، ومديرية الشؤون الداخلية، والإدارة العامة للدراسات والمستندات، إلى جانب تطوير التعاون مع الأجهزة الأمنية الأوروبية والعربية والأمريكية.

وفي امتداد لهذا التصور الشامل، أولى المغرب أهمية كبيرة للإبعاد الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها جزءا أساسيا من استراتيجية مكافحة التطرف، حيث جرى إطلاق المبادرة الوطنية للتنشيع البشرية، إلى جانب توسيع برامج تمويل للشباب، وتحفيز المبادرات الاقتصادية المحلية، مع تعزيز برامج إعادة إدماج السجناء المدانين في قضايا الإرهاب داخل المجتمع عبر التأهيل النفسي والفكري والمهني، إضافة إلى إطلاق إصلاحات عميقة في قطاع التعليم والتأطير الثقافي، انطلاقا من اعتبار المدرسة والجامعة والفضاء الثقافي أدوات مركزية في بناء الوعي الجماعي وترسيخ قيم الانفتاح والاعتدال. أما في المجال الديني فقد أطلق المغرب ورشا واسعا لإقامة هيكله الحقل الديني منذ سنة 2004،

ضمن رؤية تستهدف ترسيخ الأمن الروحي للمغاربة، وتعزيز المرجعية الدينية القائمة على المنهج المالكي والعقيدة الأشعرية والصوف السني المعتدل. وشملت هذه الإصلاحات إعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، وإحداث الهيئة العلمية للإفتاء، وتأسيس الرابطة المحمدية للعلماء، وإعادة هيكلة مؤسسة دار الحديث الحسنية، وإنشاء مراكز لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشادات، وإحداث المجلس العلمي المغربي وتأسيس مؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف، فضلا عن ضبط الفاعلين الدينيين من خلال اعتماد معايير دقيقة في تعيين الأئمة والخطباء والوعاظ.



أساسيا في تبادل المعطيات الدقيقة المرتبطة بالشبكات الإرهابية الدولية.

ويكشف هذا المسار الأمني عن فلسفة مغربية شاملة في معالجة ملف الإرهاب، فلسفة تقوم على تدخل الأبعاد الأمنية والقانونية والاجتماعية والدينية والاقتصادية ضمن تصور متكامل يربط حماية الأمن الوطني بإعادة بناء شروط الاستقرار الاجتماعي والفكري. ومن هذا المنطلق حرصت المملكة المغربية على الاندماج في الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى محاربة الإرهاب، وبأفعال

سرعة وتدخلاته ودقة عملياته وتعبئه المستمر للشبكات المتطرفة، الأمر الذي مكن الأجهزة المغربية من تفادي هجمات كانت في مراحل متقدمة من الإعداد. كما حظيت الشرطة العلمية والتقنية المغربية باهتمام خاص داخل التقرير الفرنسي الذي توقف عند الدور الذي يؤديه المختبر المغربي المعتمد دوليا داخل فرق العمل التابعة للإنتربول، خصوصا في مجالات تحليل البصمة الوراثية، وتتبع الأدلة الرقمية، وتحليل المتفجرات، وهي اختصاصات جعلت المغرب شريكا موثوقا في التحقيقات الأمنية العابرة للحدود، وأفعال

العشر الأخيرة تفكيك أكثر من مائة خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم «داعش» وامتداداته داخل منطقة الساحل الإفريقي وليبيا والفضاء الأورومتوسطي، وهي حصيلة تعكس حجم الاستثمار الذي جرى في تطوير البنيات الأمنية والتقنية، وترجمة عملية لفلسفة أمنية قائمة على إحباط التهديدات في مراحلها الأولى قبل انتقالها إلى التنفيذ الميداني.

وفي قلب هذه المنظومة برز المكتب المركزي للإبحاث القضائية باعتباره الذراع العملياتي المخصص في مكافحة الإرهاب، حيث اكتسب سمعة واسعة نتيجة

بحلول المغرب في المرتبة 100 عالميا، ضمن فئة الدول «الخالية تماما من التأثير الإرهابي» في تقرير «مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2026»، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، تم تكريسه كواحد من أكثر الدول قدرة على تحصين فضائه الداخلي من مخاطر التنظيمات الإرهابية والشبكات المتطرفة. في حين جاءت الجزائر في المرتبة 47 عالميا، تلتها تونس في المرتبة 50 عالميا، ثم ليبيا في المرتبة 59، بينما تقاسم المغرب وموريتانيا المرتبة 100 ضمن قائمة الدول غير المتأثرة بالإرهاب، إلى جانب قطر والكويت والسودان على المستوى العربي.

ويستند هذا المؤشر الدولي، الذي جرى إطلاقه سنة 2012 اعتمادا على بيانات قاعدة بيانات الإرهاب العالمية التابعة لجامعة ميريلاند، إلى أربعة معايير أساسية تتمثل في عدد الحوادث الإرهابية، وعدد الوفيات، وحجم الإصابات، ومستوى الأضرار المادية الناتجة عن العمليات الإرهابية، وهي معايير تمنح صورة تركيبية عن حجم تأثير الإرهاب داخل كل دولة. وقد أظهر التقرير أن المغرب حافظ على وضعه المستقر رغم توقعه الجغرافي بمحاذاة منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، التي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى واحدة من أكثر البؤر نشاطا للتنظيمات الجهادية المسلحة، الأمر الذي يمنح هذا التصنيف دلالة استراتيجية تتجاوز الأرقام التقنية نحو إبراز فعالية النموذج الأمني المغربي في إدارة المخاطر الإقليمية المعقدة.

وتكشف المعطيات الواردة في التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت خلال سنة 2025 ترجعا ملحوظا في مستوى تأثير الإرهاب، مع تحسن متوسط نتائج الدول بنسبة 15 في المائة مقارنة بسنة 2024، وهي سابقة لافتة منذ إطلاق المؤشر، خصوصا مع تسجيل غياب أي تدهور في نتائج دول المنطقة خلال العام نفسه. كما سجل التقرير انخفاضا كبيرا في عدد الحوادث الإرهابية بنسبة 56 في المائة، بعد تراجعها من 646 حادثا سنة 2024 إلى 286 حادثا سنة 2025، في حين انخفض عدد الوفيات المرتبطة بالإرهاب بنسبة 81 في المائة، منتقلا من 1064 حالة إلى 205 حالات، وهي أرقام تعكس التحولات التي تعرفها الاستراتيجيات الأمنية المتعددة، وتبرز حجم التنسيق الدولي المتزايد في مواجهة التنظيمات المتشعبة.

لقد نجح المغرب في صياغة نموذج متكامل يقوم على الاستباق، والتنسيق الدولي، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والدينية والاجتماعية، ضمن رؤية استراتيجية واسعة تستند إلى إدراك عميق لطبيعة التهديدات الإرهابية المتحوّلة. وقد تعزز هذا الحضور الدولي مع ما كشفه التحقيق المطول الذي أجرته مجلة VSD الفرنسية في عددها رقم 2218 تحت عنوان «الإرهاب الإسلامي الدولي: المغرب في الخطوط الأمامية» حيث رسم التقرير صورة دقيقة لمسار التحول الذي عرفته المنظومة الأمنية المغربية، وقدم معطيات وشهادات ميدانية أبرزت حجم التطور الذي حققته المملكة في مجال مكافحة الإرهاب العابر للحدود، إلى درجة بات معها المغرب يشغل موقعا متقدما داخل منظومة الأمن الدولي. وقدم التحقيق الفرنسي معطيات تفصيلية حول الدور الذي تضطلع به المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، التي تحولت خلال العقد الأخير إلى جهاز ذي كفاءة عالية في مجال العمل الاستخباراتي والاستباق الأمني، اعتمادا على تطوير آليات الرصد والتحليل الرقمي، وتعزيز شبكات الاستخبارات البشرية، والرفع من مستوى التنسيق مع الأجهزة الأمنية الدولية.

وقد أظهر التقرير أن المملكة استطاعت خلال السنوات

في ذكرى 16 ماي.. المرصد المغربي لنبذ الإرهاب يشدد على أولوية المعركة الفكرية والتربوية

• تطوير خطاب ديني وتربوي وإعلامي متجدد، قادر على مخاطبة الوعي الجماعي وتفكيك خطاب الكراهية والتطرف.

واعتبر المرصد أن الوفاء لضحايا 16 ماي لا يكون فقط باستحضار الذكرى، بل بالعمل الجماعي والمسؤول من أجل بناء مجتمع متماسك، يحصن أبناءه بالفكر السليم والانتماء الوطني الصادق.

كما يشيد المرصد باليقظة المستمرة للأجهزة الأمنية المغربية، وبالأدوار الهامة التي تضطلع بها المؤسسات الدينية الرسمية، وبمساهمات فعاليات المجتمع المدني الجاد في نشر ثقافة الاعتدال ونبذ التطرف.

التصدي لهذه الظاهرة لا يقتصر على المقاربة الأمنية فقط، بل يستدعي أيضا معركة فكرية وتربوية وثقافية شاملة، تخاض داخل المدرسة، والمسجد، والإعلام، ومختلف فضاءات التنشئة الاجتماعية والتربوية.

وبعد مرور 23 سنة، يجد المرصد تأكيداً أن الاستثمار الحقيقي في الإنسان يظل السلاح الأنجع لمواجهة الفكر المتطرف، وذلك من خلال ترسيخ قيم المواطنة، والانفتاح، والتسامح، والاعتدال لدى الأجيال الصاعدة.

ومن هذا المنطلق، يدعو المرصد إلى: • تعزيز دور المؤسسات التربوية في تنمية قيم الانتماء والمواطنة لدى الأطفال والشباب.

يُحيي المرصد المغربي لنبذ الإرهاب والتطرف، إلى جانب كافة مكونات الشعب المغربي، الذكرى الأليمة للتفجيرات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003، والتي خلفت ضحايا أبرياء وجرحا عميقا في الوجدان الوطني. وأكد المرصد، في بلاغ له، أنه إن استحضرت هذه الفاجعة بكل ما تحمله من ألم وحزن، فإننا نترحم بخشوع وإجلال على أرواح الشهداء، ونعبر عن تضامننا الكامل مع أسرهم وذويهم، مؤكداً أن ذكرى 16 ماي ستظل محطة راسخة في الذاكرة الجماعية للمغاربة.

لقد شكلت هذه الأحداث منعطفاً مفصلياً في مواجهة خطر التطرف والإرهاب، وأكدت أن

16 ماي.. من جراح الألم إلى بناء مغرب آمن وصاعد

الاقتصادية والثقافية والرياضية الدولية. فالسائح والمستثمر ورجال الأعمال يبحثون دائما عن بيئة مستقرة وأمنة تضمن الثقة والاستمرارية، وهو ما نجح المغرب في ترسيخه بفضل قوة مؤسساته وتماسك شعبه وحسن تديره لمختلف التحديات الأمنية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يشكل الأمن المغربي اليوم أحد أعمدة مناخ الأعمال، وعنصرا حاسما في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني، لأن التنمية لا تزدهر في بيئات التوتر والفوضى، بل في أوطان يسودها الاستقرار وتحكمها الثقة وسيادة القانون. ولذلك فإن الحفاظ على هذا المكتسب الجماعي يظل مسؤولية مشتركة، تتطلب استمرار التعبئة الوطنية لترسيخ قيم المواطنة واليقظة والوحدة، حماية لمغرب آمن وصاعد يراهن على المستقبل بثقة وطموح.

وفي هذا السياق، تستحق الجهود التي تبذلها المديرية العامة للأمن الوطني إشادة كبيرة، بالنظر إلى دورها المتنامي في تعزيز الثقافة الأمنية داخل المؤسسات التعليمية والمجتمع بشكل عام، وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني، بما يساهم في بناء مغرب آمن، متماسك، ومتصالح مع قيم الحداثة والانفتاح.

• الكاتب الإقليمي للحزب بالصيمنة
• عضو المجلس الوطني

في الإنسان، وفي بناء عقل نقدي منفتح، قادر على التمييز بين حرية الفكر وخطابات التطرف، وبين الاختلاف المشروع ومحاولات نشر الفتنة والانغلاق.

لقد أثبت الشعب المغربي، عبر مختلف المحطات، أنه شعب متلاحم خلف ثوابته الوطنية ومؤسساته، وأنه يرفض كل أشكال العنف والتطرف مهما كانت مبرراتها. فالمغاربة، بتاريخهم الحضاري العريق، ظلوا دائما مؤمنين بان قوة الوطن تكمن في وحدته وتنوعه وتشبته بقيم الاعتدال والعيش المشترك. وفي استحضار ذكرى 16 ماي، لا ينبغي أن يظل النقاش حبيس استرجاع الألم فقط، بل يجب أن ينحصر في صوب التفكير في كيفية تعزيز مناعة المغرب الجديد؛ صوب صاعد يؤمن بالعلم والمعرفة، مغرب آمن يجعل من الاستقرار رافعة للتنمية، ومن الإنسان محور كل السياسات العمومية، ومن التسامح والاعتدال أساسا لبناء المستقبل.

إن الرهان الحقيقي اليوم هو مواصلة بناء مغرب قوي بمؤسساته، وواع بشبابه، ومتصالح مع هويته المتعددة، وقادر على مواجهة كل التحديات بثقة. مغرب لا مكان فيه للفكر الغلامي ولا لخطابات الكراهية، بل وطن ينتصر لقيم الحياة والكرامة والأمن والاستقرار والرفاه.

إن مناخ الأمن والاستقرار الذي يميز المملكة ساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وإنعاش قطاعات حيوية كالسياحة والصناعة والخدمات، كما عزز صورة المغرب كوجهة آمنة تحضن كبريات التظاهرات

المغربية محل إشادة من عدة دول وهيئات دولية، بالنظر إلى نجاعتها في تفكيك الخلايا المتطرفة وتحفيف منابع الإرهاب قبل انتقاله إلى مرحلة التنفيذ.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، لم تعد مخاطر التطرف مرتبطة فقط بالفضاءات التقليدية، بل امتدت إلى العالم الأزرق الافتراضي، حيث تستغل التنظيمات المتشعبة الفضاء السيبراني لنشر خطاب الكراهية والاستقطاب والتضليل. غير أن المغرب أبان بدوره عن يقظة متقدمة في مواجهة التطرف السيبراني، عبر تطوير آليات الرصد والتتبع الرقمي، وتعزيز الأمن المعلوماتي، والتصدي للمحتويات المتطرفة التي تستهدف فئة الشباب بشكل خاص. وهي معركة جديدة تؤكد أن حماية الوطن اليوم لا تقتصر فقط على الحدود الجغرافية، بل تشمل أيضا حماية الوعي الجماعي من الاختراق الفكري والرقمي.

لكن قوة المغرب لم تتوقف عند حدود المقاربة الأمنية فقط، بل تجلت أيضا في اليقظة الفكرية والثقافية التي راهنت على تحصين المجتمع من الداخل، عبر ترسيخ قيم الإسلام الوسطي المعتدل، ونشر ثقافة التسامح والتعايش، وتعزيز دور المدرسة والأسرة والإعلام في بناء وعي جماعي يرفض التطرف والكراهية والعنف.

إن مغرب اليوم، وهو يواصل مساره التنموي والديمقراطي، يدرك أن معركة المستقبل ليست فقط معركة اقتصاد وبيانات تحتية، بل أيضا معركة وعي وفكر وقيم. لذلك أصبح من الضروري الاستثمار

مجتمعا في مواجهة الإرهاب والتطرف. ونحن نتذكر جميعا كيف أن الأحداث الإرهابية التي استهدفت مدينة الدار البيضاء سنة 2003 كانت محاولة قاسية لضرب نموذج قائم على الأمن

والاستقرار والتعايش والانفتاح منذ مئات السنين. غير أن المغرب اختار منذ تلك اللحظة أن يحول الألم إلى قوة، والخطر إلى فرصة لبناء نموذج وطني أكثر تماسكا ويقظة؛ لذلك كان العزم على مواجهة الإرهاب والتصدي له قرارا حازما، بل تحول إلى رؤية استراتيجية شاملة جعلت من أمن المواطن واستقرار الوطن مدخلا أساسيا لبناء مغرب آمن ومتماسك، قادر على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية بثقة وثبات.

ولا غلو أن المغرب أدرك مبكرا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون أمن، وأن الاستثمار والثقة في المؤسسات القوية تحتاج إلى بيئة مستقرة وأمنة. ومن هنا برزت أهمية اليقظة الأمنية المغربية التي أصبحت اليوم مصدر اعتزاز وطني، ونموذجا يحظى بالاحترام إقليميا ودوليا، بفضل الاحترافية العالية والقدرة الاستباقية التي مكنت من إحباط العديد من المخططات الإرهابية وحماية أمن المواطنين.

وقد استطاعت الأجهزة الأمنية المغربية أن تفرض حضورا وازنا وسمعة عابرة للقطاعات، من خلال نجاحها في تطوير منظومة أمنية حديثة تعتمد على الاستباق، والتنسيق الجبرمئة المنظمة والتعاون الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود. وأصبحت التجربة



• سعيد الخطابي (*)

الصحراء المغربية : من لاهاي إلى مدريد

67

1- الجلسة العمومية العاشرة يوم فاتح يوليوز 1975

بنجلون يفك ما تسميه المذكرة الإسبانية (الترسيم التقليدي للصحراء الغربية)



■ عبد الحميد
جماهري

كانت إسبانيا تعارض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كما أنها كانت تعارض إصدار أي «فتوى» ذات علاقة بموضوع الصحراء، وأبدت اعتراضات تبين فيها أن الفتوى تتعارض مع صفة المحكمة القضائية. بل تعللت أيضا بأن المغرب «كان في شتنبر 1974 قد دعاها للاشتراك في تقديمه إلى المحكمة ورفضت هذا الاقتراح» (وثيقة محكمة العدل الدولية). وأن القضية تتعلق بنزاع حول «إسناد السيادة الإقليمية على الصحراء وأن موافقة الدول، والمعنية هنا إسبانيا، ضرورية للفصل في هذه المنازعات». وفي هذا الباب اعتبرت المحكمة أن الجمعية العامة، وإن أشارت إلى أن الخصومة القانونية حول الصحراء، لم يكن هدفها أن تعرض على المحكمة نزاعا أو خصومة قانونية بغية تسويتها تسوية سلمية في ما بعد... وإنما سعت إلى استصدار فتوى تساعد على ممارسة وظائفها المتعلقة بإنهاء الاستعمار في الإقليم. ولهذا لم تر المحكمة أي مبرر لقبول معارضة إسبانيا لإصدار الرأي الاستشاري أو الفتوى، كما هو وارد في محضر المحكمة.

ومعلوم كما هو وارد في ما سبق أن المغرب كان قد بادر، بتنسيق مع موريتانيا، بطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بناء على قرار أممي حصل على تصويت واسع داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وكانت هذه الأخيرة، بقرارها رقم 3292 الصادر يوم 13 دجنبر 1974 قد تبنت الطلب المغربي الموريتاني المشترك.



أحمد مجيد
بنجلون

لقد تميزت الفترة الممتدة من عام 1860 إلى عام 1900 تقريبا برغبة إسبانيا المتزايدة في بسط نفوذها على المغرب، واستغلال كل فرصة سانحة لخلق أحداث تمكنها من التدخل في الأراضي المغربية. ومن ثم، يحق لنا التساؤل عن دوافع هذه الخطة، لا شك أن أحد الدوافع الرئيسية كان النزعة الأوروبية السائدة آنذاك إلى استعمار أكبر عدد ممكن من الأراضي، ولكن فيما يتعلق بإسبانيا تحديدا، فقد لعبت دوافع أخرى، أكثر شخصية ومباشرة، دورا حاسما. كانت تداعيات حرب تطوان عام 1860 هي التي غذت طموحات إسبانيا وجعلتها أكثر إلحاحا بشأن احتلال الساحل الأطلسي المغربي الغني بالأسماك، والذي كان محظورا على صياديه.

علاوة على ذلك، كشفت المعاهدة نفسها، التي منحت إسبانيا تعويضات مالية كبيرة، عن جميع الإمكانيات والمزايا التي يمكن جنيها من التواجد في المغرب، أو حتى على جزء من أراضيه. وكانت الذريعة التي استخدمت فوراً لإثارة النزاع في المغرب هي اعتراف المغرب بحق إسبانيا في احتلال مساحة كافية من الأرض على الساحل الأطلسي المغربي، بما يسمح لها بإنشاء مشروع صيد. وحتى عام 1910، ظلت إسبانيا تطالب بهذا الحق بإصرار. علاوة على ذلك، وضعت هذه الأرض في مواقع مختلفة، تبعا لمتطلبات اللحظة ورغبات مختلف جماعات المصالح أو الشركات التجارية.

ابتداءً من عام 1876، تصاعدت التوترات بشكل مقلق؛ إذ أصبحت إسبانيا أكثر تشددا، بينما أصبحت المغرب أكثر ميلا إلى المصالحة.

لكن قبل ذلك، نرى أنه من المفيد استعراض الظروف التي سبقت إبرام هذه المعاهدات، وعلاقات القوى الأوروبية المختلفة بالمغرب خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر، وذلك لفهم تسلسل الأحداث التي أدت إلى إبرام المعاهدات المتتالية المذكورة، وبالتالي إلى تحقيق الهدف النهائي: إقامة الحماية على المغرب.

المانية مؤرخة في 1909. نعتزم دراسة هذه المعاهدات، والأسباب الكامنة وراءها، والظروف التي أبرمت في ظلها. سيتيح لنا ذلك ليس فقط تقديم الرد الرسمي على المطالبات الإسبانية، بل والأهم من ذلك، إثبات الرابطة القانونية الضروري والحتمي القائم، والذي كان قائما دائما، بين الصحراء الكبرى وبقية المغرب.

منه، وكان من المتوقع تقديمه ودعمه بقوة. وتقر الفقرة الأولى من الفصل صراحة بهذه الحقيقة، موضحة أن حدود الصحراء لم تُحدد إلا بشكل اصطلاحى عام 1912، وأنه لم تبدأ عملية ترسيم حدود الممتلكات الإسبانية المزعومة في المنطقة، على الأقل نظريا، إلا بعد إعلان الحماية الإسبانية وليس السيادة الإسبانية كما زعم خطأ عام 1884.

وهذا البيان، علاوة على ذلك، يسمح لنا باستخلاص استنتاجين آخرين: أولهما أنه حتى عام 1912، كانت هذه مجرد ادعاءات، أو بالأحرى سديماً لم تُحدد معالمه إلا في عام 1957.

يُعزى ذلك، وفقاً للمذكرة الإسبانية، إلى ترسيم حدود الصحراء. ولذا، يحق لنا أن نتساءل كيف تجرؤ إسبانيا اليوم على الحديث عن ممتلكات، فضلا عن السيادة؟ أما الاستنتاج الثاني فهو أن الصحراء تابعة للمغرب، إذ لم تتنازل عنها إسبانيا إلا بعد معاهدة الحماية المغربية، لا سيما وأن معاهدة 1912 تستند إلى معاهدة 1904، التي بدورها تستند إلى معاهدة 1900.

وسنرى، علاوة على ذلك، من خلال دراسة جميع المعاهدات المبرمة خلال تلك الفترة، وليس فقط تلك التي وردت في المذكرة الإسبانية، أن هذا الإقرار الوارد في الفقرة الأولى من المذكرة ليس إلا تعبيراً عن حقيقة لطالما أكدناها.

فالاتفاقيات والمعاهدات التي يستند إليها المنطق الإسباني ليست الوحيدة التي أبرمت بهدف تقسيم المغرب.

إضافة إلى محاولة إبرام معاهدة عام 1891 ومعاهدات 27 يونيو 1900، و3 أكتوبر 1904، و4 نوفمبر 1911، و27 نوفمبر 1912، توجد معاهدة مغربية إسبانية مؤرخة في 20 يونيو 1900، ومشروع معاهدة فرنسية إسبانية مؤرخة في 1902 بصيغها المختلفة، ومعاهدة فرنسية بريطانية مؤرخة في 8 أبريل 1904، وقانون الجزيرة الخضراء مؤرخ في 7 أبريل 1906، ومعاهدة فرنسية

الحاضرون: (انظر جلسة الاستماع بتاريخ 25 يونيو 75) مجيد بنجلون

السيد الرئيس، أيها القضاة المحترمون في محكمة العدل الدولية، أتوجه الآن إلى الفصل الأخير من بياني، والمتعلق بما تسميه المذكرة الإسبانية: الترسيم التقليدي للصحراء الغربية.

هذا العنوان وحده يناقض ما ورد في المذكرة الإسبانية. في الواقع، لاحظنا أن إسبانيا لطالما أكدت أن الصحراء تشكل كياناً متميزاً، جغرافياً وجيولوجياً ومناخياً واجتماعياً ولغوياً وسياسياً. صحيح أننا أثبتنا عدم صحة ذلك، لكن إسبانيا، التي زعمت ذلك، كان عليها أن تلتزم بالمنطق، على الأقل مع نفسها، وأن تتجنب التناقض مع نفسها بتصريح يناقض كل ما سبق ذكره، ألا وهو الاعتراف بأن حدود الصحراء الغربية ناتجة فقط عن اتفاقيات سنعود إلى قيمتها لاحقاً عندما نبين أن هذه الاتفاقيات، التي أبرمت في ظروف خاصة، وفي اجتماعات سرية متعددة، ومن منظور استعماري بحت، كان هدفها الوحيد تفكيك المغرب وتقسيم غنائه. على أي حال، نتفق على أن الحدود النسبوية إلى جزء من الأراضي المغربية، والتي يسعون إلى تحويلها تعسفاً إلى كيان منفصل، هي حدود وهمية يريدون إضفاء أساس قانوني عليها، وهو ما يبحثون عنه في اتفاقيات، إن وُجدت، تنسب إلى مناطق نفوذ لا إلى كيان كامل خاضع لنير دولة ثالثة. نتفق على أنه بعد مفاوضات عديدة، ومساومات شاقة، ومناقشات حادة، ومعاهدات ثنائية متناقضة أحياناً منحت الصحراء حدوداً لا تحترم واقعها أو حقيقتها التاريخية، بل قبل كل شيء، تنازلات من كلا الجانبين، وخضعت للاحتلال الأجنبي. وظل هذا الاحتلال، لفترة طويلة وحتى عام 1939 على الأقل، كما تؤكد المذكرة الإسبانية، مجرد أمنية لم تبدأ في التحقق إلا عندما نالت بقية المغرب استقلالها، وخشيت السلطات الإسبانية من مطالبة مغربية، وهو أمر طبيعي لا مفر



العقوبات البديلة والتخفيض التلقائي للعقوبة في صلب نقاش قانوني بمعرض الكتاب بالرباط

السجنا على الانضباط والمساهمة في التخفيف من الاحتفاظ السجني.

وأوضح أن هذا النظام يمنح تخفيضا تلقائيا للعقوبة بمجرد استيفاء شروط قانونية محددة، دون الحاجة إلى مساطر معقدة، مشيرا إلى أن أكثر من 88 ألف سجين استفادوا من هذا الإجراء، من بينهم حوالي 9 آلاف غادروا المؤسسات السجنية بشكل فوري.

وأكد الأستاذ الجامعي عبد الجليل عيوني، فقد شدد على أن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة أثبتت محدودية نجاعتها في تحقيق الردع والإصلاح، داعيا إلى تعزيز فلسفة العقوبات البديلة وربطها ببرامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج، حتى لا تتحول إلى مجرد امتياز قانوني، بل إلى آلية حقيقية للإصلاح وحماية المجتمع.

وأكد عيوني أن نجاح هذا الورش التشريعي يظل رهيبا بمدى انخراط مختلف المتدخلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في مواكبة المحكوم عليهم بعد تنفيذ العقوبة، مبرزا أن التجارب المقارنة أثبتت أن نسب العود إلى الجريمة تنخفض كلما تم التركيز على التأهيل النفسي والاجتماعي والتكوين المهني، كما دعا إلى توسيع الاعتماد على عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة باعتبارها الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع وإعادة إدماج الجاني، معتبرا أن العدالة الحديثة لم تعد تقاس فقط بصرامة العقوبة، بل أيضا بقدرتها على الإصلاح وحماية التماسك الاجتماعي.



والا يكون المعنى بالأمر في حالة عود. وأشار المتحدث إلى أن حصيلة تنزيل القانون إلى حدود أبريل الماضي أسفرت عن صدور حوالي 2600 مقرر قضائي يهيم العقوبات البديلة، موضحا أن المندوبية العامة لإدارة السجون وفرت منصة وطنية وبنية تقنية خاصة بالمراقبة الإلكترونية وتتبع التنفيذ. وفي محور آخر، توقف هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والنفوس بوزارة العدل، عند نظام التخفيض التلقائي للعقوبة، معتبرا أنه يشكل مستجدا قانونيا يوازن بين مبدأ الشرعية الجنائية وضرورة تفريد العقوبة، ويهدف إلى تخفيف

المشروع تشمل العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، والغرامة اليومية، وتقييم بعض الحقوق، مع استثناء جرائم خطيرة من الاستفادة منها، كجرائم أمن الدولة والاتجار الدولي في المخدرات والاستغلال الجنسي للقاصرين. من جانبه، أبرز مراد العلمي، رئيس قطب الدعوى العمومية وتتبع تنفيذ السياسة الجنائية برئاسة النيابة العامة، أن القانون دخل حيز التنفيذ خلال غشت 2025 في سياق البحث عن حلول عملية لتخفيف الاحتفاظ السجني، مؤكدا أن الاستفادة من هذه العقوبات نزل مرتبطة بشروط قانونية دقيقة، من بينها ألا تتجاوز العقوبة خمس سنوات حيسا

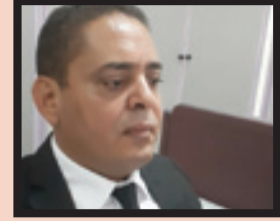
عبد الحق الريحاني

احتضن الوراق المشترك بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ضمن فعاليات الدورة 31 من المعرض الدولي للنشر والكتاب، ندوة علمية حول موضوع "العقوبات البديلة والتخفيض التلقائي للعقوبة"، بمشاركة مسؤولين قضائيين وخبراء جامعيين، ناقشوا خلالها التحولات التي تعرفها السياسة العقابية بالمغرب وآفاق الانتقال نحو عدالة إصلاحية أكثر إنسانية وفعالية.

وأكد المتحدثون أن قانون العقوبات البديلة رقم 43.22 يمثل تحولا نوعيا في المنظومة الجنائية، من خلال الحد من الاعتماد على العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وما تسببه من اكتظاظ داخل المؤسسات السجنية وأثار اجتماعية ونفسية على المحكوم عليهم وأسرتهم، مقابل اعتماد بدائل جديدة تراهن على إعادة الإدماج والتأهيل.

وفي هذا الإطار، أوضحت فاطمة الزهراء بشعبي، رئيسة شعبة الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان بقطب القضاء الجنائي بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أن القانون الجديد جاء انسجاما مع المعايير الدولية وقواعد طوكيو التي تعتبر السجن آخر الحلول، مشيرة إلى أن المجلس والكتب القضائية وتنظيم دورات تكوينية متخصصة. وأضافت أن العقوبات البديلة التي اقترها

من العاصمة



محمد الطالب

talbipress@gmail.com
0662024779

ألفا جهاز ضد الغش... فمن يُنقذ المدرسة من انهيار القيم؟

سبق أن تحدثنا في هذا الفضاء عن أزمة القيم داخل المدرسة المغربية، وعن التحولات الخطيرة التي جعلت الغش يتحول لدى بعض التلاميذ من سلوك معزول ومرفوض إلى ممارسة يكا يُطبع معها داخل المجتمع، حتى أصبح النجاح عند البعض مرتبطا بالحيلة أكثر مما هو مرتبط بالاستحقاق والاجتهاد.

واليوم، تعود وزارة التربية الوطنية لتؤكد مرة أخرى أنها ما تزال تدور داخل المقاربة التقنية نفسها، بعدما خصصت ميزانية مهمة لاقتناء ما يقارب ألفي جهاز لرصد أو التشويش على وسائل الغش الإلكتروني خلال امتحانات البكالوريا، وكان أصل الأزمة يوجد في الهاتف والسماعات فقط، لا في انهيار المنظومة الأخلاقية والتربوية التي كان يفترض أن تحضن المدرسة والمتعلم معا. لا أحد يعارض حماية مصداقية الامتحانات، ولا

أحد يستهين بخطورة الغش الإلكتروني وتطوره، لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: هل يمكن للأجهزة وحدها أن تصنع النزاهة؟ وهل تستطيع التكنولوجيا أن تعوض التربية حين تغيب؟ الوزارة، وهي تتلعم في تنزيل إصلاح حقيقي للتعليم، تبدو وكأنها اختارت الحل الأسهل: شراء المعدات بدل بناء الإنسان. بينما كان الأجدر بها أن تستثمر هذه الميزانيات في حملات وطنية واسعة للتوعية والتأطير والتخليق، تستهدف التلميذ والأسر منذ السنوات الأولى للتعليم، وتعيد الاعتبار لقيم الاجتهاد والاعتماد على النفس وربط النجاح بالاستحقاق.

إن الغش ليس مجرد مخالفة داخل قاعة امتحان، بل هو سلوك يضرب في العمق معنى التربية، ويؤسس بشكل خطير لفكرة أن الوصول إلى الأهداف يمكن أن يتم بالخداع والتحايل. والتلميذ الذي يقتنع اليوم بأن شهادة البكالوريا يمكن الحصول عليها بالتزوير، قد يقتنع غداً بأن الحياة كلها يمكن اختصارها في الغش والالتفاف على القوانين.

لقد سبق أن نبهنا إلى أن المعركة الحقيقية ليست ضد الهواتف، بل ضد تآكل القيم. فبناء ورجال التعليم، رغم كل الإكراهات، قادرين على السيطرة على الوضع متى توفرت الثقة والمقاربة الأخلاقية والتربوية، لأن الأستاذ لا ينبغي أن يتحول إلى مجرد مراقب إلكتروني، بل إلى فاعل تربوي يزرع داخل المتعلم قناعات النزاهة شرف شخصي قبل أن تكون خوفاً من العقوبة.

وختاماً، فإن تلاميذ اليوم هم عماد الغد، وهم مستقبل هذا الشعب الطيب واستمراريته. إنهم مواطنو الغد، وناخبوه ومنتخبوه، وأطره ومسؤولوه، مما يفرض علينا جميعاً اعتماد المعالجة التربوية والأخلاقية قبل المقاربة الجزرية والتقنية.

فإذا كنا نطمح مع الغش منذ مقاعد الدراسة، ونحول النجاح إلى مجرد نتيجة تُنال بالتحايل، فإننا نكون بصدد صناعة أجيال من الانتهازيين والضباع البشرية التي لن تؤمن لا بالقانون ولا بالكفاءة ولا بالوطن. أجيال قد تنجح في الامتحان، لكنها ستفشل في بناء مجتمع سليم ومتوازن.

إن المدرسة ليست فقط فضاءً لتلقين الدروس، بل هي مصنع للقيم، وحين تفشل في صناعة الإنسان النزيه، فإن كل الأجهزة والميزانيات تصبح بلا جدوى. لذلك، فإن معركة تخليق المدرسة المغربية اليوم ليست ترفاً فكرياً، بل ضرورة وطنية لحماية مستقبل البلاد والمجتمع.

«دوخة» محترفي الانتخابات في الرباط وسلا

تضمن له مقعداً.

هذا الوضع سيكون له أثر كبير في تشكيل خارطة سياسية جديدة في مدينتي الرباط وسلا، وسيكون القوي فيها من كان مرتبطا بمصالح المواطنين ارتباطا قويا كمدافع عنهم طيلة الولاية الانتخابية، في حين سيكون الأضعف من نجح بالوكالة التي سلمها لسماسرته، والذين وجدوا أنفسهم يتنتمون إلى جماعات أخرى كجماعة «بوقنادل» أو «عين عودة».

وبفرض هذا الوضع على وزارة الداخلية واعوانها ضرورة الصرامة في تغيير عناوين المرشحين على بطاقات التعريف الوطنية، كونها تعتمد في عملية الاقتراع. وبعيدا عن وزارة الداخلية، فإن مناضلي الأحزاب الذين يمثلون المعارضة في جماعات ومقاطعات الرباط وسلا مطالبون بضرورة الاطلاع على لوائح المسجلين في اللوائح الانتخابية، للتشطب على كل المرشحين خارج مقاطعاتهم، لأن نجاح عملية التندليس وإفساد الانتخابات يبدأ من التسجيل في اللوائح الانتخابية.

وهنا لا بد من التساؤل عن السر في بطة عملية هدم بعض الأحياء الصفيحية في مدينة سلا، وبعض المناطق التي يتم تداولها كأحياء سكنية أخطر سكانها بعملية الهدم والترحيل، ولحد الساعة لا شيء يقرر.



ع. النبسي

يعيش محترفو الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية في مدينتي الرباط وسلا «دوخة» كبيرة، جعلتهم يمسكون رؤوسهم بأيديهم وهم يقومون بعملية الطرح. وترجع هذه «الدوخة» إلى عمليات الهدم والترحيل التي عرفتها مدينة الرباط بشكل كبير، ومدينة سلا بشكل أقل.

لقد وجد محترفو الانتخابات أنفسهم محرومين من «لوبيات» انتخابية مؤثرة، حيث كان أعضاؤها يقومون بكل الأعمال الفذرة لاستمالة أصوات الناخبين، سواء تعلق الأمر بتقديم الرشي، أو تقديم الوعود «العقوبية» لقضاء بعض المصالح، كالتوظيف أو الاستفادة من بعض الامتيازات في بعض الإدارات.

وتغيرت بشكل كبير ثقة محترفي الانتخابات في أنفسهم، بعد أن دخلت الجرافات وبدات في هدم معالم الانتخابية، ومع ذلك ضاعت الكثير من الأصوات الانتخابية التي كانوا يعتبرونها محسومة لصالحهم، وكانت تعد بعناية خاصة لضمان الفوز بمقعد في الدائرة الانتخابية التي هو مرشح فيها، وذلك اعتمادا على عد نسبة المصوتين المقترضين القادرة على أن

عامل إقليم القنيطرة يجمد صلاحيات رئيس مجلس جماعة المهدي

عبد المجيد النبسي

وكان مصائب مجلس جماعة المهدي لا تأتي فرادى؛ فبعد الوضع البيئي الكارثي الذي أصبح عليه شاطئ المهدي، بسبب زحف الرمال الخطير الذي قلص من مساحة الشاطئ، وبالتالي حرم الجماعة من أنشطة مدرة للدخل لفائدة الساكنة والجماعة، أقدم عامل إقليم القنيطرة على تجميد صلاحيات رئيس مجلس جماعة المهدي، المنتهي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، وذلك بعد سحب تدبير الشأن المحلي منه. وجاء هذا القرار بعد تسلسل سوء تدبير شؤون مجلس الجماعة، ويهدف قرار سحب التسيير من رئيس مجلس جماعة المهدي، كآلية لمراقبة التسيير الإداري وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع البرمجة. وحسب مصادر جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، فإن عامل إقليم القنيطرة اتخذ هذا القرار بعد تسجيل مجموعة من الاختلالات في تسيير الشأن المحلي، وهو ما يفرض هذا النوع من الرقابة.

وحول هذه الاختلالات، أضافت المصادر ذاتها بأن جماعة المهدي عاشت وتعيش على وقع غضب قوي من ساكنة الجماعة، بسبب تدبير التفتيات الصليبية وضعف الخدمات. ويذكر أن إقليم القنيطرة عاش على وقع هزات قوية عرت الفوضى التي يعرفها تسيير الشأن المحلي في جماعاته الترابية، ولا يزال الكل يذكر كيف تدخل القضاء وعزل رئيس جماعة القنيطرة ونائبه.

حلم تجزئة «كرين سيتي» بجماعة المهدي يتحول إلى كابوس

وتسبب لهم هذا التأخر في مشاكل مالية كبيرة، بعد أن أصبحوا بين مطرقة أداء أقساط القروض، وسندان أداء واجبات كراء المنازل التي يقطنونها الآن.

وتزداد ضغوط الشك يوما على المستفيدين، بعد أن كثرت عمليات النصب في مجال العقار في الكثير من المدن المغربية، والتي وصل بعضها إلى القضاء. وأمام هذا الوضع المأزوم، طالبت التنسيقية كل الجهات التي يدخل ضمن اختصاصها هذا الشكل، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بالتدخل سريعا لوضع حد لانتظارهم الذي طال كثيرا، والذي تسبب لهم في كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.



عبد المجيد ن.

تحول حلم السكن في مشروع «كرين سيتي» بجماعة المهدي التابعة لإقليم القنيطرة، إلى قلق وكابوس يجثم على أكثر من 300 مستفيد.

وتنفي تخوفات المستفيدين مشروعة، بعد أن طال الانتظار لما يقارب ست سنوات، وبعد أن تلاشت كل الوعود التي لم تلتزم بتاريخ التسليم، مع العلم أن المشروع انطلق منذ سنة 2020. ورسخ غياب التواصل الشريكة العقارية صاحبة المشروع مع المستفيدين، حول مبررات وأسباب التأخير، القلق لديهم.

هذا الوضع المقلق جعل المستفيدين ينتظمون داخل تنسيقية للدفاع عن حقوقهم وحلمهم في امتلاك سكن، سخروا له كل مخراتهم المالية.

اتفاقية استراتيجية لتعزيز التنسيق بين رئاسة النيابة العامة وهيئة النزاهة في مكافحة الفساد

العامة باعتبارها الجهة المختصة بتحريك الدعوى العمومية وتتبع الأبحاث القضائية، بما يضمن النجاعة والسرعة والفعالية في معالجة الملفات، مع احترام ضمانات المحاكمة العادلة وسيادة القانون.

وتشتمل مجالات التعاون بين المؤسسات تطوير البات تبادل المعطيات والإحالات المتعلقة بقضايا الفساد، وتعزيز التنسيق العملي في مجالات البحث والتحري والتحليل المالي، إلى جانب إعداد برامج مشتركة للتكوين والتأهيل وتبادل الخبرات لفائدة قضاة النيابة العامة وأطر الهيئة.

كما تنص الاتفاقية على إحداث البات دائمة لتبادل المعلومات وتتبع مال الملفات، والتعاون في مجال حماية المبلغين والشهود، وإعداد دلائل مرجعية وإجرائية مشتركة، فضلا عن إنجاز دراسات ومؤشرات لتقييم فعالية السياسة الجنائية في مجال مكافحة الفساد.

ويرى مباحون أن هذه الاتفاقية تعكس إرادة مؤسساتية واضحة لتقوية الجبهة الوطنية في مواجهة الفساد، عبر الانتقال من منطق التنسيق الظرفي إلى بناء شراكة استراتيجية مستدامة، قادرة على تعزيز مناعة الدولة وترسيخ الثقة في العدالة والمؤسسات، بما يتسجم مع التزامات المغرب الدولية ورهانه على تخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.



والسلطات المعنية بحماية النظام العام وصيانة الحقوق والحريات، وروم الاتفاقية إرساء إطار مؤسسي دائم للتنسيق والتعاون بين الطرفين، بما يسمح بتطوير المقاربة الجزرية في مكافحة الفساد على أساس التكامل وتبادل الخبرات، مع احترام استقلالية كل مؤسسة واختصاصاتها الدستورية والقانونية. كما تستند هذه الشراكة إلى أهمية التنسيق بين الهيئة الوطنية للنزاهة، باعتبارها مؤسسة معنية بتلقي الشكايات والتبليغات وإجراء الأبحاث والتحريات المرتبطة بجرائم الفساد، وبين النيابة

ع. الريحاني

في خطوة تعكس توجهها مؤسسيا متقدما نحو تعزيز البات مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، جرى يوم الإثنين 11 ماي 2026 بالرباط توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين رئاسة النيابة العامة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بهدف توحيد الجهود وتطوير البات التنسيقية المؤسساتية في مواجهة جرائم الفساد.

وقد أشرف على توقيع الاتفاقية كل من هشام البلاوي ومحمد بنعلي، في سياق وطني ودولي أصبحت فيه محاربة الفساد إحدى أولويات السياسات العمومية، باعتبارها مدخلا أساسيا لتعزيز الثقة في المؤسسات وصيانة دولة القانون.

وأكد بلاغ مشترك للمؤسسين أن هذه الاتفاقية تنطلق من قناعة راسخة بأن التصدي للفساد لم يعد مجرد مطلب مجتمعي أو إجراء ظرفي، بل تحول إلى خيار استراتيجي توطئه المرجعيات الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتندرج هذه المبادرة ضمن تفعيل العملي المقترضيات دستور المملكة، خاصة ما يتعلق بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فضلا عن تعزيز التكامل بين مؤسسات الحكامة



المؤتمر الدولي الأول للسوسيولوجيا الرقمية بوجدة

حين تواجه الجامعة المغربية رهانات العصر

في زمن باتت فيه الرقمنة تعيد رسم الواقع الاجتماعي وتفكك البنى التقليدية التي طالما أسست عليها السوسيولوجيا

احتضنت جامعة محمد الأول بوجدة، يومي 27 و 28 أبريل 2026، المؤتمر الدولي الأول للسوسيولوجيا الرقمية، تحت شعار يحمل في طياته رؤية استراتيجية واضحة: «الجامعة والمجتمع: نحو بناء اجتماعي لعالم رقمي إنساني مستدام». وقد جاء هذا الحدث الأكاديمي من تنظيم مركز أبحاث الدراسات الاجتماعية والإنسانية وشعبة علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وبشراكة جامعة محمد بوجدة ومنتدى الطلبة الباحثين السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين والسيكولوجيين بجهة الشرق، لينشكح محطة أفروز من نقاش متعدد الأبعاد حول التحولات العميقة التي تلقىها الرقمنة على المجتمعات الإنسانية المعاصرة. وقد حضره باحثون من المغرب وخارجه.

الرهان المغربي: ماذا السوسيولوجيا الرقمية الآن؟

لا يمثل انعقاد هذا المؤتمر مصادفة تاريخية، بل هو استجابة ضرورية لفرق طرق معرفي تجد فيه السوسيولوجيا نفسها أمام تحد وجودي: هل تملك أدواتها المفاهيمية والمنهجية الكافية لمقاربة واقع اجتماعي لم يعد يتشكل في الشارع والمصنع والأسرة وحدها، بل في الخوارزميات والمنصات الرقمية والفضاءات الافتراضية؟ وقد أجاب المؤتمر على هذا السؤال، إذ أكد أن الظواهر الاجتماعية التي ولدها العصر الرقمي أفرزت روابط وتفاعلات تتجاوز التاثير النظري الكلاسيكي، مما يستوجب إعادة النظر في الأسس المفاهيمية للحل السوسيولوجي ذاته. وقد استقطب المؤتمر لهذا الغرض ما يزيد على مائة ورقة بحثية، لتتمخض عن نقاش نوعي يعكس عمق الإشغال الأكاديمي المغربي على هذا الملف. تميزت الجلسة الافتتاحية آنذاك بتعدد الكلمات وتنوع منطلقاتها المرجعية، مما أضفى على المؤتمر طابعاً تشاركياً يعكس الانخراط الواسع في النقاش حول قضايا الرقمنة وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية. وقد اتسمت مداخلات الجلسة الافتتاحية بقدر كبير من التكامل الرؤيوي، إذ جمعت بين البعد الأكاديمي والبعد المجتمعي في قراءة الظاهرة الرقمية.

الإشكاليات الإحورية، خريطة التحولات الاجتماعية في الرقمنة

تميزت أشغال المؤتمر بطرح جملة من الإشكاليات المتشعبة والمتداخلة، التي تعكس في مجملها خريطة التحولات الاجتماعية التي يحدثها التحول الرقمي، فعلى مستوى الذات والهوية، عالجت عدة مداخلات السؤال الفلسفي الفينومينولوجي المتعلق بإعادة بناء الذات في الفضاء الافتراضي، حيث لم تعد الهوية تتشكل من خلال التفاعل مع الوجود الواقعي المادي فحسب، بل باتت تتسجج في عوالم رقمية تطمس الحدود الفاصلة بين المادي والمختل، وقد انعكس هذا التحول على مطلب الاعتراف الاجتماعي، إذ صارت المنصات الرقمية فضاءً بديلاً لتحقيق الذات ونيل الشرعية الرمزية، أما على مستوى الأسرة والتنشئة الاجتماعية، كشفت المداخلات المختصة للبيئة الأسرية في العصر الرقمي عن مفارقة بنوية كبيرة، إذ يتيح الاتصال الرقمي تقارباً افتراضياً بين أفراد الأسرة حين يتواعدون جغرافياً، بينما يفرز تباعداً حميمياً حين يتجاوزوا جسدياً، في ظل هيمنة الشاشات على الزمن الأسري وتآكل حدود الفصل بين زمن العمل والزمن العائلي. وقد ذهبت بعض الأوراق إلى رصد كيف أن العمل الرقمي اخترق العالم الحميمي للأسرة بشكل غير مسبق، مما يستدعي إعادة التفكير في مفاهيم الخصوصية والحدود الفضائية بين المجالين العام والخاص، وعلى مستوى الشباب والمشاركة السياسية، رصدت مداخلات متعددة ظاهرة الإيمان الرقمي لدى الشباب من منظور سيكوسوسيولوجي، مقترحة نموذجاً تفسيرياً يتجاوز المقاربات الاختزالية التي تحمل الفرد وحده المسؤولية، إلى رؤية بنوية تستوجب تدخل الفاعلين الاجتماعيين كافة، مع ضرورة تعزيز ذلك بضوابط قانونية ومؤسسية. كما كشفت أشغال المؤتمر عن علاقة جدلية بين السلوك الرقمي وهندسة الوعي السياسي لدى الشباب،



الذي يجد في المنصات فضاء تعبية ومشاركة افتراضية قد تغني عن الانخراط الميداني الفعلي أو تعيقه، في تناقض صارخ مع القيم الديمقراطية الكلاسيكية للعلم السياسي. على مستوى اللامساواة الرقمية، أثرت مسألة الإقصاء الرقمي في الجهة الشرقية، لا سيما في المجالات القروية وشبه القروية وفي صفوف الفئات الأكبر سناً. وأوضحت الأوراق المقدمة أن اقتصاد الهيمنة الرقمي يكرس لامتساواة جديدة بين المؤسسات، إذ تحوز تلك القدرة على استثمار الذكاء الاصطناعي والمنصات الكبرى مزايا تنافسية كبيرة، في حين تتراجع قدرات الفاعلين الأقل حظاً من الولوج للمعلومات. وهو ما يجسد بعداً جديداً من أبعاد إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي في العصر الرقمي، مفهوم الفجوة الرقمية الكمية نحو فجوة رقمية نوعية لا تقل خطورة. وعلى مستوى الثقافة والإعلام والدين، ناقش المؤتمر بشكل معمق التحولات الثقافية التي أحدثها الرقمي في صناعة المضامين والنشر والتلقي، مستحضراً مفهوم «الجحيم الرقمي» بوصفه تعبيراً عن تهديد المنصات لكثافة النخبة الثقافية التي كانت تحتكر الإنتاج الرمزي. كما سلطت ورقة بحثية الضوء على الصورة الإعلامية الرقمية بوصفها أداة بحث ومحاكاة وثيقة اجتماعية، مستندة إلى نماذج من الواقع المغربي. ولم يكن المجال الديني بمنأى عن هذه التحولات، إذ رصدت إحدى المداخلات بعداً أنثروبولوجياً بالغ الدلالة يتعلق بالانتقال من قداسة المكان إلى سيولة اللامكان، في ظل إعادة الرقمنة تشكيل التجربة الدينية وفضاءاتها وطقوسها وسلطانها الرمزية.

الورشات العلمية، من التنظير إلى المنهج

خصص اليوم الثاني من المؤتمر لورشات علمية متخصصة، شكلت امتداداً تطبيقياً ومنهجياً لنقاشات اليوم الأول. وقد غطت هذه الورشات مجالات متعددة تغني التراكم المنهجي

جمع البيانات وتحليلها. هذه الدورة التكوينية ركزت على ضرورة تجديد العدة المنهجية في مقاربة الظواهر الرقمية، في ضوء ما أفرزته الثورة الرقمية من أشكال جديدة للتفاعلات الاجتماعية تحتاج إلى مناهج بحثية متجددة وأدوات قادرة على استيعاب طبيعتها التدفقية والمتغيرة.

السوسيولوجيا الرقمية في سياقها الاستراتيجي المغربي

لا يمكن قراءة هذا المؤتمر بمعزل عن السياق الاستراتيجي الذي يوظف مسار التحول الرقمي بالمغرب. فالملمحة تضيء بنبات نحو تحديث رقمي شامل يطل الإدارة والصحة والتعليم والاقتصاد، وهو مشروع وطني ذو رهانات جسيمة، غير أن التجربة المقارنة تقرر أن أي مسار رقمي يفتقر إلى التاصيل الاجتماعي يظل ناقصاً، بل قد ينقلب إلى مصدر جديد للإقصاء وإعادة إنتاج اللامساواة، من هنا يكتسب المؤتمر وظيفاً مزدوجة، فهو في آن واحد مختبر أكاديمي لنقد الظاهرة الرقمية ومقاومة أوهامها، وأداة استراتيجية لإمداد الفاعلين العموميين والمجتمعيين بخرائط معرفية تعقلن مسار التحول وتؤنسسه، وقد تجلى ذلك في التوصيات التي أفضت إليها أشغال المؤتمر، والتي تتقاطع مع الأهداف الكبرى للمغرب الرقمي، من ردم الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية، إلى تحديث الإدارة العمومية رقمياً مع ضمان العدالة الإجرائية.

بناء حقل معرفي ناشئ، السوسيولوجيا الرقمية المغربية

لعل ما يمنح هذا المؤتمر طابعه التأسيسي الحقيقي هو إسهامه في رسم ملامح سوسيولوجيا رقمية مغربية، تجمع بين التنظير التقني والانخراط الميداني. ويتجلى ذلك في الجهد المبذول لتجديد العدة المنهجية عبر توظيف الإثنوغرافيا الرقمية وتقنية التقييم البيئي اللحظي، فضلاً عن إعادة توظيف الأطر النظرية الكلاسيكية، من المقاربة الدراماتورية إلى الفينومينولوجيا، لاستيعاب سياقات رقمية جديدة. بل ذهب المؤتمر إلى الاعتراف بالخوارزميات بوصفها فاعلاً اجتماعياً يعيد تشكيل التفاعلات الإنسانية، وهو تحول مفاهيمي جدي يعيد تعريف حدود المجتمع ذاته. وقد جاءت توقيت المؤتمر ليتوج بإصدار كتاب في السوسيولوجيا الرقمية تحت عنوان «السوسيولوجيا الرقمية: تحولات مفاهيمية ومسارات نظرية من المفهوم إلى المسألة النقدية» بقلم الأستاذ عبد الحق الكوري، الذي أبرز اتجاهين متكاملين، اتجاهاً وصفيًا يرصد الظاهرة في تجلياتها التجريبية، وفينومينولوجيا يسائل تجربة الذات الإنسانية المغفورة في الرقمي. وقد استقطب الكتاب قراءات نقدية متعددة من لدن باحثين متخصصين، انفتحت على أنه يمثل خارطة طريق للباحث السوسيولوجي المغربي في مسار السوسيولوجيا الرقمية، مع التنويه بقمته المزدوجة الأكاديمية والبيداغوجية، فيما يشكل بحد ذاته إضافة نوعية للمكتبة السوسيولوجية المغربية والعربية.

نحو جامعة منخرطة في بناء عالم رقمي إنساني

المؤتمر الدولي الأول للسوسيولوجيا الرقمية بوجدة لم يكن مجرد تظاهرة أكاديمية، بل كان فعلاً اجتماعياً بالمعنى الكامل للكلمة، لقاءً بين الجامعة والمجتمع، بين الباحث والمواطن، بل يمنحه هذا البعد ليس فقط تنوع المشاركين وتعدد المرجعيات، بل ذلك الالتزام العلن بأن تكون العلوم الاجتماعية في خدمة التحولات الكبرى التي يعيشها المجتمع المغربي. فقد أكدت الأشغال بجلاء أن السوسيولوجيا حين تواجه الرقمنة لا تقتفي بوصف الظاهرة، بل تفكك منطلقاتها، وتساؤل مفاهيمها، وتقدم بدائل معرفية تسهم في تشكيل وعي نقدي قادر على مقاومة أوهام التقدم التقني حين يتحول إلى قدر اجتماعي لا مناص منه. وفي مجتمع يواجه ضغوط التحول الرقمي دون أن يتاح له دائماً فضاء للتأمل والمسألة، يغدو دور السوسيولوجيا ليس وصف التحول فحسب، بل المساهمة في توجيهه نحو أفق اجتماعي أكثر عدالة وإنسانية. وهو بالضبط ما أعلنه هذا المؤتمر رسالة وشعاراً ومشروعاً. مشروعا لم يكن ليحقق لولا التضامن بين الأساتذة الباحثين وطليعتهم، في دليل قاطع على أن الجامعة المغربية قادرة، حين تريد، على أن تكون في قلب الرهانات الاجتماعية الكبرى لعصرها.

«فهم العالم الجديد.. رؤية إفريقية»

إدريس الكراوي يستشرّف تحولات النظام الدولي من منظور إفريقي



احتضنت الجامعة الكاثوليكية البرتغالية لشبونة، أول أمس الخميس 14 ماي، لقاءً أكاديمياً خصص لتقديم مؤلف جديد لرئيس منتدى الجمعيات الإفريقية للذكاء الاقتصادي، إدريس الكراوي، بعنوان «فهم العالم الجديد.. رؤية إفريقية»، وذلك بحضور أكاديميين وباحثين وفاعلين مؤسسين من البرتغال وعدد من البلدان الإفريقية.

ويقدم المؤلف قراءة تحليلية للتحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر من منظور إفريقي يستند إلى الذكاء الاقتصادي والاستشراف الاستراتيجي، متوقفاً عند مظاهر التصنع

الجيوسياسي، وتصاعد المخاطر العالمية، وتراجع فعالية منظومة الحكامة الدولية، إلى جانب التحولات التكنولوجية والمناخية التي تعيد تشكيل موازين القوى الدولية.

وفي قراءة مؤلفه، أوضح الكراوي، خلال هذا اللقاء الذي حضره سفير المغرب بالبرتغال، عثمان أبا حنيني، أن الكتاب يرصد «العالم الجديد» من خلال ثلاثة أبعاد مهيكلية: تشمل «زمن التفرغ» المتمثل في تركيز الثروات وسباق التسلح، و«زمن القطيعة» الذي يجسده أفول تعددية الأطراف والطفرة التكنولوجية، ثم «زمن عدم الاستقرار» الذي يهدد الأمن الإنساني والديمقراطي، مبرزاً أن القوى المهيمنة في القرن الحادي والعشرين، المتمثلة في عمالقة التكنولوجيا والجمعيات الصناعية العسكرية و«الدول الإمبراطورية»، باتت تفرض واقعاً يتسم بـ «الفضوى الاقتصادية» وغياب الضوابط الأخلاقية، مما يستدعي، يقظة استراتيجية لمواجهة هذه التحديات.

واعتبر الكراوي أن استعادة إنسانية العالم تمر عبر سياسات عمومية ترتكز على الكرامة الإنسانية، والاعتراف بقيمة الإنسان ومشاركته الفعلية في الحياة العامة، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، إلى جانب مكافحة جميع أشكال العنصرية والإسلاموفوبيا والتطرف والتمييز.

«الموجة الثالثة» للكاتبة نورة الصديق

الطبيعة معادلاً موضوعياً للتناقضات الشخصية

عن منشورات «غاليري الأدب»، صدرت للكاتبة المغربية نورة الصديق، المنحدرة من مدينة أزيلال، رواية جديدة، تضم بين دفتيها 285 من الحجم المتوسط، وقد اختارت أن تعنونها بـ «الموجة الثالثة»، فيما كتب الروائي المغربي مصطفى لغيتري كلمة حول الرواية، نقرأها على ظهر الغلاف، جاء فيها:



«في روايتها «الموجة الثالثة» تحاول الكاتبة المبدعة نورة الصديق أن تجعل من البيئة المحلية وظروف الحياة في ظل وباء كورونا محركاً قوياً يحفز الفعل السردي على التقدم بخطوات ثابتة نحو الأمام، من أجل خلق المعنى المنشود، صانعة بذلك سيرورة كئيبة،

تلتحم بجملاء الطبيعة الأخاذ، الذي يميز منطقة الأطلس المتوسط، حيث الطبيعة البكر، والمياه المندفقة والجبال الشامخة، والغطاء النباتي الكثيف، هذه الوفرة التي تسم الطبيعة، وتمنحها جانباً من اللبونة، رغم قسوتها أحياناً، التي تبرز خلال التقلبات المناخية المعروفة، والتي لا بد أن تترك أثرها القوي على الإنسان، فتسمه بمبسمها الخاص، حتى أنها تصبح جزءاً من كينونته المتجزئة في الفضاء المحلي، بيد أنها لا تنفك تتطلع لمعانقة أفعها الوطني والإنساني، فيتجلى ذلك في شتى حالاته الإنسانية والوجودية والنفسية، في عفوانه وقوته وضعفه وهوانه، بل قد تشكل شخصيته بتناقضاتها، التي قد تكون الطبيعة معادلاً موضوعياً لها، فتشرق بإشراقها، وتضمر وتتكفى على نفسها في حالاتها الصعبة والمتوترة، وهذا تحديداً ما يعكس على السرد في هذه الرواية الجميلة.»

في الدورة 16 للمعرض الجهوي للكتاب بمراكش

دار الشعر بمراكش تفتح «نوافذ شعرية» جديدة



تنظم دار الشعر بمراكش، بتسيق مع المديرية الجهوية للثقافة جهة مراكش أسفي وضمن فعاليات البرنامج الثقافي للدورة السادسة عشرة للمعرض الجهوي للكتاب، يومه السبت 16 ماي في الساعة السابعة مساءً بفضاء الكتبيين، فقرة جديدة من برنامج نوافذ شعرية بمشاركة الشعراء: إدريس بلعطار، جمال نجيب، بوشعيب حمدان، زبيدة أويجو، أيوب الكوماوي.. ومن تقديم الشاعر بدر هول، فيما تحيي الحفل الفني لنوافذ كل من الفنان عبد الهادي الحيدوي والفنانة سهام الملاس.

وتشكل هذه البرمجة الثقافية والشعرية لدار الشعر بمراكش، وضمن فعاليات معرض مراكش للكتاب، لحظة ثقافية جديدة لتقديم أصوات شعرية تنتمي لراهن القصيدة المغربية اليوم، ولأنماط إبداعية على اختلاف الرؤى، لكن جامعها الشعر وأفقها، وتندرج هذا الظاهرة الثقافية والفنية ضمن فعاليات البرنامج الثقافي العام للمعرض، كما يشكل خطوة أخرى للدار لمزيد من الانفتاح على تجارب وحساسيات وإجبال الشعر المغربي. وتتضاف نوافذ شعرية، إلى سلسلة من الفترات التي أطلقتها الدار منذ تأسيسها، «تجارب شعرية، الإقامة في القصيدة، أصوات معاصرة، سيرة شعرية، شعراء إعلاميون، شعراء تشكيليون، شعراء وحكواتيون، مؤسسات شعرية، أوال، أصوات نسائية، مسائل الأبجدية، ملتقى حروف...» وغيرها من البرامج والتظاهرات والملتقيات..

تنظيم الدورة السادسة للمهرجان الوطني للمسرح بالحي المحمدي



تنظم مقاطعة الحي المحمدي بمدينة الدار البيضاء فعاليات الدورة السادسة للمهرجان الوطني للمسرح، وذلك خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 20 ماي 2026، تحت شعار: «الحي المحمدي خشبة الإبداع وملقى الأجيال».

وتحمل هذه الدورة اسم المرحوم فريد لمكدر، تكريما لمساره الفني وإسهاماته في الساحة المسرحية الوطنية، في إطار ترسيخ ثقافة الاعتراف برواد الفن المغربي. ويهدف هذا الموعد الثقافي إلى تعزيز الدينامية الفنية بالحي المحمدي، وخلق فضاء للتلاقح والتبادل بين الفرق المسرحية الوطنية، إلى جانب دعم الطاقات الشبابية وتشجيع الإبداع في مجال المسرح.

ويتضمن برنامج هذه الدورة عروضاً مسرحية لفرق وطنية، وورشات تكوينية، وندوات فكرية، إضافة إلى تنظيم حفل توقيع كتاب، بمشاركة ثلة من الممثلين والفنانين الكبار، إلى جانب مهنين وباحثين في المجال الفني والثقافي، بما يضمن تنوعاً في الفقرات وغمقى في المضامين.

وتتدرج هذه التظاهرة في إطار انفتاح مقاطعة الحي المحمدي على محيطها الثقافي، وسعيها إلى دعم الفعل الفني وجعل الحي خشبة للإبداع وملقى للأجيال.

كلية العلوم السملالية بمراكش تحتفي بالسينما المغربية



تحت إشراف كلية العلوم السملالية بمراكش، وبتنسيق مع مجلة نادي الصحافة، تحتضن الكلية فعاليات الملتقى السينمائي الثقافي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 20 ماي 2026، بمشاركة نخبة من أبرز رواد الفن السينمائي المغربي، بتقديم الفنان والمخرج والممثل المغربي إدريس الروح، إلى جانب ثلة من الفنانين والمبدعين المهتمين بمجال الفن السابع.

وحسب بلاغ لإدارة الملتقى، فإن هذه الدورة ستشهد تنظيم لقاء تواصلي مفتوح مع إدريس الروح، يتم خلاله تسليط الضوء على مساره الفني وإبداعاته السينمائية المتنوعة، التي أغنت الخزانة السينمائية الوطنية، فضلاً عن عرض مجموعة من أعماله السينمائية التي بصمت المشهد الفني المغربي. وأوضح البلاغ ذاته أن برنامج هذه التظاهرة الثقافية يتضمن أيضاً حفل توقيع العمل الروائي الجديد للمخرج إدريس الروح، الموسوم بعنوان «الحفرة»، بتأطير وتقديم من الباحث والناقد فؤاد سوبية، إضافة إلى زيارة تفقدية لمرافق كلية العلوم السملالية، والإطلاع على عدد من المنجزات والمكتسبات التي حققتها المؤسسة.

وينطلق البرنامج العام للملتقى يوم الأحد 17 ماي باستقبال الضيوف المشاركين، فيما سيخصص يوم الاثنين 18 ماي، ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحاً، لزيارة مرافق الكلية. أما يوم الثلاثاء 19 ماي، فستحتضن المكتبة الجامعية الرقمية الجلسة الافتتاحية الرسمية للملتقى، بكلمة ترحيبية لعميد الكلية، يليها حفل توقيع رواية «الحفرة»، ثم عرض أحد الأشرطة السينمائية للمخرج إدريس الروح، في أفق خلق فضاء للحوار والتفاعل بين الجامعة والسينما والثقافة المغربية.

مواهب شابة تعيد إحياء الموروث الشعبي... العد العكسي لمعرفة بطل «النجم الشعبي» في موسمه الثاني

محمد تامر

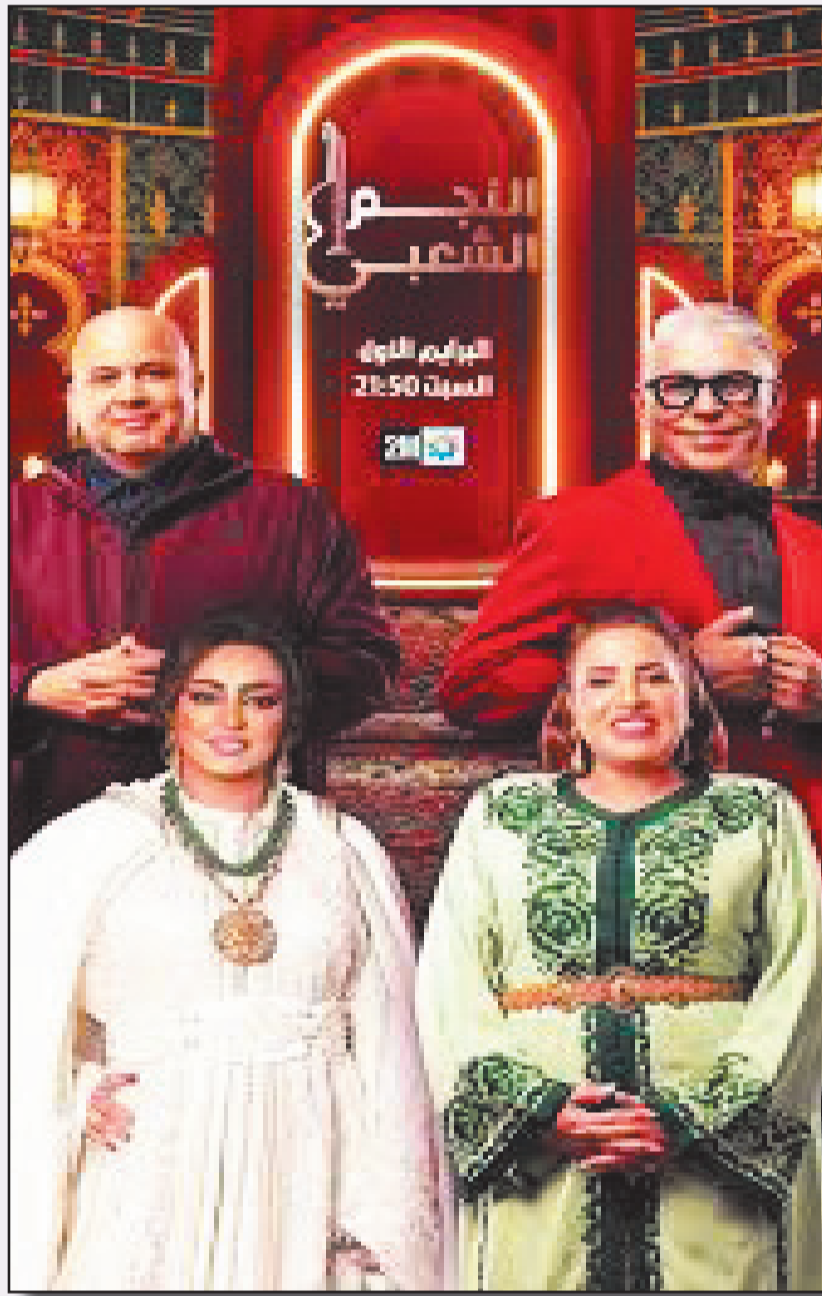
لم تعد تفصلنا عن لحظة الحسم سوى حلقتين: نصف النهاية يوم السبت 16 ماي، ثم النهاية الكبرى يوم السبت الموالي. حينها سيتعرف الجمهور على اسم الفائز أو الفائزة بلقب برنامج النجم الشعبي في موسمه الثاني، البرنامج الذي يقدمه رشيد العلالي، والذي أعاد للفن الشعبي المغربي بريقه على شاشة القناة الثانية.

مواهب شابة تعيد إحياء الموروث يتبارى على لقب هذه الدورة عدد من المواهب الشابة التي امتنت بان الأغنية الشعبية ليست مجرد ترفيه، بل تراث غنائي متنوع وموروث حضاري وتاريخي.

من جبال الأطلس إلى سهول دكالة وعبد، حاملين أصوات العبيطة والحوزي والعيطة الجبلية والكنواوي، مؤكدين أن هذا الفن ما يزال حياً ينبض في عروق الجيل الجديد. والحقيقة أن كل من تاهل إلى نصف النهاية يعتبر اليوم نجماً حقيقياً، بعدما خضع لتدريبات مكثفة واستنفاد من توجيهات لجنة التحكيم و«الكوتشات» الذين رافقوا المتبارين طيلة الأسابيع الماضية، ما ساهم في صقل أصواتهم وتطوير أدائهم فوق الخشبة.

النسخة الثانية... نضج في التنظيم وتغيير في العقلية جل المغاربة الذين تابعوا الموسم الأول والثاني لاحظوا الفارق الواضح بين التجريبتين. فالتغيير لم يقتصر على الجانب التنظيمي واللوجستيكي فقط، بل شمل أيضاً عقلية لجنة التحكيم وطريقة تعاملها مع الحلقات والمتنافسين.

النسخة الثانية بدت أكثر احترافية وإنصافاً، وأكثر قرباً من ذوق الجمهور. ولم تعد لجنة التحكيم تبحث عن «البوز»، بقدر ما ركزت على الصوت الأصلي واحترام التراث الشعبي المغربي. حبيب... خزانة لذاكرة الأغنية الشعبية



أجمع عدد من المتتبعين على أن حبيب في الموسم الثاني ليس هو نفسه في الموسم الأول. فقد كشف عن معرفة واسعة ودقيقة

بالأغنية الشعبية المغربية، حتى بدا وكأنه خزانة بشرية تمشي على قدمين. الرجل ملم بمختلف ألوان الغناء الشعبي،

عواطف فجاج... محامية بصوت يحن إلى زمن الطرب الجميل

عبد الرحيم الراوي

كان حلمها في أن تصبح فنانة تغني أمام الجمهور، طموحاً مشروعاً لم يكن يتطلب سوى عزيمة صلبة وقدرة على الموازنة بين الدراسة وشغف الغناء وهو ما تحقق بالفعل حين حصلت على دبلوم في الدراسات العليا المعمقة في مادة القانون، والتحق بمهنة المحاماة.

إنها الأستاذة عواطف فجاج، ابنة مدينة طنجة، التي اختارت أن تنسج مسارها بين جدية المهنة ودفء الشغف الفني. فإلى جانب انخراطها في مهنة المحاماة، شق صوتها طريقه بهود وثبات، ليحضر في العديد من المناسبات التي ينظمها أصحاب البلديات السوداء، حيث يلتقي القانون بالفن في لحظات إنسانية دافئة.

ولم يقتصر تالفاها على هذا الفضاء، بل امتد إلى تظاهرات فنية ذات بعد اجتماعي وإنساني، من خلال مشاركتها في حفلات لجمع التبرعات لفائدة الجمعيات الخيرية، فضلاً عن تقديمها وصلات غنائية راقية خلال افتتاح المؤتمر السنوي لهيئة محامي طنجة. تستحضر من خلالها زمن الطرب الأصيل وتمنح الحضور فسحة من الجمال...

ولم يأت اختيارها لهذا اللون الغنائي الراقى من فراغ، بل هو نتيجة نوق راسخ في الوجدان؛ فمنذ سنواتها الأولى، أبدت شغفاً واضحاً بالموسيقى، حيث كانت تشارك في الأنشطة المدرسية بخامة صوتها المتميزة وبإحساسها العميق، ومع مرور الوقت، بدأ هذا الشغف يتحول إلى مسار فني، يتعدى من الاستماع المستمر لكبار رواد الطرب العربي، مع سعيها إلى أداء أعمالهم بروح خاصة.

والفضل في ذلك يعود إلى وسط عائلي يهتم بالثقافة والفن، ويحرص على تنشئة الذوق الرفيع، إذ كان والدها مندوباً لوزارة التعليم بمدينة طنجة، ما أتاح لها الانفتاح



الذي يشرف عليه الأستاذ أحمد كنون بالمدينة ذاتها. ولعل ما يميز تجربتها أيضاً هو هذا الإصرار على كسر الصورة النمطية التي تفصل بين الصرامة المهنية والميول الفنية. وتبقى شخصية الفنانة عواطف فجاج نموذجاً لامرأة استطاعت أن تتحدى كل الإكراهات التي تملئها مهنة المحاماة، وأن تبني لنفسها مساراً فنياً مفعماً بالحس والتتيم، إذ تعتبر أن الفن لا يتعارض مع الحدية، بل يكملها ويمنحها بعداً إنسانياً أعمق، لذلك لم تتردد في جعل صوتها حاضراً في مناسبات متعددة، وهي تؤمن بأن الغناء رسالة لا تقل نبلاً عن مهنة الدفاع.

بإحساسها المرهف إرثاً فنياً غنياً، من كوكب الشرق أم كلثوم، محمد عبد الوهاب إلى فيروز وغيرهم. ولا تقتفي عواطف فجاج بإحياء التراث الغنائي من خلال الأداء، بل تحرص أيضاً على تطوير أدائها الفنية عبر التمرين المستمر، مع الحفاظ على خصوصيتها الصوتية وأسلوبها المتفرد. كما لا تقتصر على الغناء خلف الميكروفون، بل تنخرط في نقل هذا الشغف إلى الأجيال الصاعدة، من خلال تنظيم ورشات لفائدة الأطفال الراغبين في تعلم أجداد الطرب العربي، سواء داخل أستوديو «صوت الفن» الذي تملكه باحد شوارع مدينة البوغاز، أو بـ«دار

المبكر على عوالم المعرفة والفنون، ومكنها من الجمع بين التحصيل الأكاديمي وميلها الفطري إلى الغناء. وخلال مسار حافل بالعباءة، استطاعت عواطف فجاج نسج تجربة متفردة، تجمع بين صرامة المهنة ونفس الإبداع، مؤكدة في تصريح إعلامي «أن الفن يمكن أن يكون رفيقاً للحياة المهنية، لا نقيضاً لها». تتنقل الأستاذة عواطف من مكتب المحاماة إلى الأستوديو، موزعة وقتها على الاشتغال بملفات المواطنين بما تقتضيه من تركيز ومسؤولية، والتمرن على الصوت وضبط المقامات بروح فنانة تواصل أداء أعمال خالدة لعمالقة الطرب العربي، مستحضرة

الإبتدائية بأسفي تحت عدد89 بتاريخ 2023/02/13 موضوع ملف العقار عدد 2022/2606/329 بين السيد الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة. والمطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك ياسين تريال وهم أرملة رزيقة غايي اصالة عن نفسها ونيابة عن أبنائها القاصرين وهم: يوسف/ادم/عثمان لقبهم جميعا تريال. والده بوشعيب تريال .. والدته خدوج اخويرة السالكين بدوار الوثاسة اولاد سلمان خط أركان أسفي ينوب عنهم/محمد الإدريسي المحامي بأسفي. من جهة

1 - المهدي الأديب بن عبد الصمد مغربي مزاد سنة 1991/10/31 ياسفي ويسكن بحي البهجة بلدية سبت جزولة إقليم أسفي من والدته نورة بنت الجبالي، عامل متزوج يؤازره د/لظاهري محامي بهيئة أسفي.

2 - عبد الصمد الهرموشي بن عبد الله مغربي مزاد سنة 2000/03/20 بسبت جزولة

و يسكن بتجزئة التقدم حي البهجة بلدية سبت جزولة إقليم أسفي من والدته لطيفة بنت عبد الرحمان تلميذ عازب. محمد امين الشقر بن عبد الملك مغربي مزاد سنة 1997/01/28 بسبت جزولة ويسكن بتجزئة التقدم حي البهجة بلدية سبت جزولة إقليم أسفي من والدته الجبرية بنت مبارك عامل عازب.

4 - عصام أبو العز بن محمد مغربي مزاد سنة 1990/06/22 بسبت جزولة اسفي ويسكن بحي البهجة بلدية سبت جزولة إقليم أسفي من والدته المحبوب صباغ، عازب.

5 - عبد الكبير مجيد بن سعيد، مغربي مزاد سنة 1992/06/09 بسبت جزولة ويسكن بحي المغارات بلدية سبت جزولة إقليم أسفي من والدته سعيدة بنت عبد الرحمان عامل متزوج.

المتهمون بارتكابهم داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة منذ زمن لا يرض عند أمد التقدم الجنحي أفعال القتل الغير العمدى والفرار عقب ارتكاب الحادثة وانعدام التامين وانعدام الاستعداد المستمر للقيام بالناورات الواجبة على السائق، وسبابة مركبة دون استعمال أجهزة الإنارة وعدم تقديم مساعدة لشخص في خطر للثاني والثالث والرابع والخامس، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في المواد 87، 172، 186، 182 من مدونة السير والمواد 120 و131 من مدونة التامينات والفصل 431 من القانون الجنائي. والمخلين في الدعوى من جهة أخرى.

قضى بما يلي:
أصدرت المحكمة علنيا انتهائيا وغايبا في حق المتهمين والمسؤول المدني القرار الآتي نصه: في الشكل بقبول الاستئنافات. في الموضوع: بتأييد الحكم الإبتدائي في جميع مقتضياته وتحصيل كل مستأنف صائر استئنافه والتصريح بصور هذا بمحض صندوق ضمان حوادث لسير.

بهذا صدر القرار وتلي في اليوم والشهر والسنة أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة الاستئناف بأسفي ودون أن تتغير الهيئة الحاكمة.

ع.س.ن/1359/إ.د.

قسمة النصفية ويخبرهم بأن البيع بالسمسرة العمومية سيجرى يوم 2026/06/16 على الساعة الواحدة بعد الزوال بقاعة البيوعات بهذه المحكمة سواء حضروا أو لم يحضروا. وبمضمونه حرر هذا الإخطار بتاريخ 2026/04/10.

ع.س.ن/1358/إ.د.

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف
المحكمة الابتدائية بأسفي
إعلان بصور حكم

بناء على الأمر الصادر عن رئيس المحكمة الابتدائية بأسفي تحت عدد 801 وتاريخ 2026/04/03 وتطبيقا

لمقتضيات المادة 441 من قانون المسطرة يعلن الوكيل القيم أن حكما قد صدر عن المحكمة

العربي، مبارك بنعزيري، وليد بنعزيري، بدر بنعزيري، شيماء بنعزيري عنوانهم الرقم 42 زنقة 22 حي الغفيرات كاوكي اسفي.

ينوب عنهم الأستاذ عبد اللطيف لمريس المحامي بهيئة اسفي.

بمقتضى الحكم عدد 514 الصادر عن المحكمة الابتدائية بأسفي بتاريخ 2025/10/21 في الملف العقاري رقم 2024/1401/205.

و بناء على شهادة بعدم الاستئناف منجزة بتاريخ 2025-12-18.

و بناء على تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير لبنى الكحزة -لأجله -

فإن مامور الإجراء يخطر أطراف الملف ويتعرهم بأنه سيتم بيع العقار موضوع

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف بأسفي
المحكمة الابتدائية بأسفي
مكتب التنفيذ المدني
ملف التنفيذ رقم:
2026/6101/160
إخطار بإجراء سمسرة
عمومية

إن مامور إجراءات التنفيذ عبد الرحيم الكريمي مندوب قضائي بهذه المحكمة يثبث مايلي:

بناء على طلب التنفيذ لدى كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2025-12-29 من

قبل حنزان حبيبة، محمد بنعزيري، عنوانهما الرقم 42 زنقة 22 حي الغفيرات كاوكي أسفي. الجاعلين محل المخابرة معهما بمكتب الأستاذ محمد الإدريسي المحامي بهيئة أسفي. في مواجهة الزوهره

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء سطات
تقيم برشيد
دائرة الكورة
قيادة اولاد زيان
جماعة قصبية بن مشيش
عدد

إعلان عن طلب عروض مطبوع وطني رقم 02/ل.ق.ب/م/2026

في يوم 08 يونيو 2026 على الساعة الحادية عشر صباحا سيتم بمقر مكتب رئيس جماعة قصبية بن مشيش، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض أشغال مقترح رقم 02/ق.ب/م/2026 لأجل الأشغال حقل مركز التحويل دوار بطوية جماعة قصبية بن مشيش .

يجب تحميل ملف طلب العروض (إلكترونيا من بوابة صفقات التوتة (www.Marchespublics.gov.ma)

✓ مبلغ الضمان الموقت حدد في : ثمانية آلاف درهم و 00 سنتيم (8000.00) درهم.

✓ كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ : أربع مائة واثنتان وثلاثون ألف و

مئتين وثلاثة وسبعون درهم و61 سنتيم (432273.61) درهم.

- يجب أن يكون كل من محتوى و تقديم ملفات طلبات المتنافسين مطابق لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شجان 1444 (20 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

- يجب على المتنافسين إيداع ملفاتهم بطريقة الكترونية عبر العنوان :

www.marchespublics.gov.ma

- يجب على المتنافسين تقديم نسخة مطابقة للأصل لمصادق عليها من شهادة التأهيل و التصنيف التالية :

القطاع ج

التأهيل المطلوب 15,16

التصنيف المطلوب 4

- كما يجب على المتنافسين الإدلاء بنسخة مطابقة للأصل لشهادة لاعتماد (Accréditation) ل : travaux MT-BT1

✓ إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 10 من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/1368/إ.د.

ONCF

المكتب الوطني للسكك الحديدية
قطب مشاريع الخطوط العالفة السرعة
مديرية المساندة

إعلان عن تأجيل تسليم العروض
طلب عروض مطبوع رقم 26T028/PLGV

Travaux de rétablissement des réseaux d'eau potable et d'assainissement affectés par le projet de la desserte ferroviaire du nouveau port Nador West Med.

ينهي مدير المساندة الي علم المتنافسين بان تاريخ تسليم العروض المتعلقة بطلب العروض المشار إليه قد أجل الي يوم 04 يونيو 2026 على الساعة التاسعة صباحا.

ع.س.ن/1367/إ.د.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم خنيفرة
المجلس الإقليمي
خنيفرة

إعلان عن طلب عروض مطبوع دولي
رقم 2026.03/ب.د.

في 09 يونيو 2026 على الساعة العاشرة صباحا، سيتم في مكتب رئيس المجلس الإقليمي لخنيفرة فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المقترح دولي بعروض أشغال تأجيل: أشغال بناء مركز سوسو ثقافي و رياضي بأجدير-إقليم خنيفرة. (انظر الأول).

يمكن تحميل ملف طلب العروض من البوابة المغربية للصفقات العمومية (www.marchespublics.gov.ma)

صاحب المشروع: المجلس الإقليمي لخنيفرة

الضمان الموقت محدد في مبلغ: 300 000,00 (ثلاث مائة ألف درهم)

كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 15 995 488,80 (خمسة عشر مليوناً و تسعمائة و خمسة و تسعون ألفاً و اربعمائة و ثمانمائة و ثمانون درهم) مع احتساب جميع الرسوم.

زيارة الموقع مبرمجة يوم الأربعاء 03 يونيو 2026 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر المجلس الإقليمي لخنيفرة-إقليم خنيفرة.

يجب أن يكون لتكوين إيصالات الضمان العوات أو شهادة القفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه إلكترونيا طبقا لقرار الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية والصفقات بالمزاوية رقم 1692-23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23 يونيو 2023) بتعلق بتجريد المساطر و الوثائق و المستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية.

يجب أن يكون كل من محتوى و تقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقة لمقتضيات المواد 30، 32، 34، 135، 141 من المرسوم رقم 2-22-431 الصادر في 15 شجان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية، وقرار الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية والصفقات بالمزاوية رقم 1692-23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23 يونيو 2023) بتعلق بتجريد المساطر و الوثائق و المستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية.

على المتنافسين:

- إرسال أقرانهم عبر البوابة المغربية للصفقات العمومية طبقا لقرار الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية والصفقات بالمزاوية رقم 1692-23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23 يونيو 2023) بتعلق بتجريد المساطر و الوثائق و المستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في البند رقم 4 من نظام الاستشارة.

بالتسوية تلتف التقي:

على المتنافسين الإدلاء بنسخة مطابقة للأصل لشهادة التأهيل والتصنيف مسلمة من وزارة التجهيز والماء في القطاع الصنف والأظرفة التالية:

Secteur	Classe	Qualification exigée
A	3	A2.

ع.س.ن/1364/إ.د.

المملكة المغربية
إقليم وزارة

إعلان عن إجراء امتحانات الكفاءة المهنية

تنظم جماعة امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2026 لفائدة الموظفين التابعين لها والمستوفين الشروط النظامية المطلوبة وفق الجول التالي:

نوع الامتحان	تاريخ إجراء المباراة	عدد المناصب	الشروط الواجب توفرها	آخر أجل لإيداع الترشيحات
الكفاءة المهنية للترقي الى درجة محرر الدرجة الاولى السلم 11			المحررين من الدرجة الثانية الذين قضوا ست (6) سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة	
الكفاءة المهنية للترقي الى درجة مساعد اداري الدرجة الممتازة السلم 9			مساعد اداري الدرجة الاولى الذين قضوا ست (6) سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة	

الموقع الإلكتروني:
www.alittihad.press.ma

البريد الإلكتروني: Jaridati1@gmail.com
التمن: أربعة دراهم

AL ITTIHAD ALICHTIRAKI
BELGIE ET FRANCE PRIX 0,37 EURO

عمر بن جلون
1936

1975-12-18

شهيد صحافة

الاتحاد الاشتراكي



الاشتراكي
جريدة يومية

مدير النشر والتحرير
عبد الرحيم جماهري

السكرتير العام للتحرير
سعيد منتسب

هيئة التحرير

- عبد النبي الموساوي
- محمد رامي
- جلال كندالي
- محمد دهنون
- العربي رياض
- عماد عادل
- حفيفة الفارسي
- خديجة مشتري
- سهام القرشواوي
- إبراهيم العماري
- عزيز الساطوري
- محمد الطالبي
- المصطفى الإدريسي
- عبد الصمد الكباص
- مهدي المقدمي

التحرير - الادارة - المالية - التوزيع - الاشتراكات - الاشهار

33 زنقة الأمير عبد القادر - الدار البيضاء - الهاتف: 0522.61.94.00
فانكس التحرير: 0522.62.28.10
الترقيم الدولي: 0581030
رقم الإيداع القانوني: 83 - 14

الطبع: مطبعة دار النشر المغربية 13 - 5 زنقة الجندي توفيق عبد القادر - الدار البيضاء الهاتف: 0522.62.15.02

قسم الاشهار: 44 شارع الجيش الملكي الطابق الثالث الدار البيضاء

الهاتف: 0522.31.28.10 الفاكس: 0522.31.00.62

قسم الاشهار: 33 زنقة الأمير عبد القادر الدار البيضاء الهاتف: 0522.61.15.80 الفاكس: 0522.61.15.80

Jaridatipub@yahoo.fr

الكتابات الجهوية

مكتب الرباط: 10 زنقة زحلة الهاتف: 0537.72.24.91 - الفاكس: 0537.70.46.19

Jaridati1@gmail.com

مكتب تطوان: شارع ولي العهد اجدير العمارة 4، رقم 2 - تطوان الهاتف: 0539.96.15.30

Jaridati1@gmail.com

مكتب مراكش: عمارة جردود - شارع يعقوب المنصور جيلز - مراكش الهاتف: 0524.44.88.66 - الفاكس: 0524.44.88.66

Jaridati1@gmail.com

مكتب اسفي: 8 ساحة محمد الخامس اقامة اطلس الهاتف: 0524.62.33.60 - الفاكس: 0524.62.33.60

Jaridati1@gmail.com

مكتب وجدة: اقامة الزرقطوني الطابق الثاني شارع الزرقطوني الهاتف: 0536710765 - الفاكس: 0536709903

Jaridati1@gmail.com

مكتب طنجة: 70 شارع المقاومة الهاتف: 0539.94.31.11

Jaridati1@gmail.com

مكتب مكناس: 1 شارع موريطانيا مركز التجاري سبليت رقم 6 الهاتف: 0535.52.08.86

Jaridati1@gmail.com

مكتب فاس: 79 شارع الموحدين الطابق الثالث الهاتف: 05.35.65.26.55

Jaridati1@gmail.com

رقم اللجنة التنفيذية للصحافة المكتوبة

ع.ج.ي 022 - 05

توزيع: سيريس

منتخب الفتيان يواجه إثيوبيا بشعار الانتصار والاقتراب من التأهل



العناصر الوطنية تراهن على التعويض أمام إثيوبيا

يواجه المنتخب الوطني لأقل من 17 سنة نظيره الإثيوبي، بوم السبت، بداية من الثامنة ليلا، بمركب محمد السادس لكرة القدم بسلا، في ثاني مبارياته بكأس أمم إفريقيا، التي تقام على ملاعب المملكة.

وسيدخل أشبال الأطلس هذه المباراة بشعار استعادة التوازن والاقتراب من حسم بطاقة التأهل، عقب تعادلهم في الجولة الافتتاحية أمام المنتخب التونسي بهدف لمثله.

وتطمح العناصر الوطنية إلى تحقيق أول انتصار لها في البطولة، خاصة وأن التعادل خيم على جميع

مباريات المجموعة الأولى في الجولة الافتتاحية، ما يجعل المنافسة مفتوحة أمام المنتخبات الأربعة قبل الجولات الحاسمة.

وأكد مدرب المنتخب الوطني، تياغو ليمبا بيريرا، أن هدف المجموعة يبقى الدفاع عن اللقب القاري الذي أحرزه المنتخب خلال النسخة الماضية، مشددا على أن اللاعبين يدركون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ورغبتهم في إسعاد الجماهير المغربية منذ المباراة الأولى.

وأوضح الناخب الوطني أن العناصر المغربية أظهرت شخصية قوية خلال مواجهة تونس، خاصة بعد ردة الفعل

التي بصم عليها اللاعبون في الشوط الثاني، معتبرا أن الضغط الجماهيري واجواء المباريات الكبرى شكلت اختبارا حقيقيا لعدد من اللاعبين الذين يخوضون هذه التجربة القارية لأول مرة.

وأضاف بيريرا أن الطاقم التقني يركز على الجانبين الذهني والبدني من أجل الحفاظ على جاهزية المجموعة، رغم الإرهاق الطبيعي المرتبط بنهاية الموسم الكروي، مؤكدا أن المنتخب يسعى إلى التطور تدريجيا خلال البطولة، سواء على مستوى الأداء الجماعي أو اكتساب اللقمة والخبرة.

وسيكون المنتخب الإثيوبي بدوره



السبت - الأحد 17/16 ماي 2026 الموافق لـ 29/28 نوالقعدة 1447 العدد 14.329 jaridati1@gmail.com

أخبار الساحة

مواجهات قوية وطموحات متباينة في سُدس عشر نهائي كأس العرش

تحمل مباريات سدس عشر نهائي كأس العرش برسم موسم (2024 - 2025) مواجهات قوية تحمل في طياتها الكثير من الإثارة والندوة التشويق، حيث تتداخل حسابات البحث عن اللقب وكتابة صفحة جديدة في تاريخ المسابقة.

وتكتسي مباريات هذا الدور أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصية كأس العرش، التي ظلت عبر عقود فضاء مفتوحا أمام المفاجآت، وواجهة تمنح أندية الأقسام السفلى فرصة مقارعة كبار البطولة الوطنية في مباريات غالبا ما تحسمها الروح القتالية والتفاصيل الصغيرة أكثر من الفوارق التقنية أو التاريخية.

وفي مقدمة المواجهات التي تستأثر بالاهتمام، تبرز القمة التي ستجمع الوداد بجراة بني ملال، في لقاء يحمل أبعادا تنافسية خاصة، إذ يدخل الفريق الأحمر لمواجهة وعينه على مواصلة المنافسة على لقب يعد من بين أولوياته هذا الموسم، فيما يطمح الفريق الماللي إلى استغلال حماسه ورغبة لاعبيه في تحقيق المفاجأة.

كما ينتظر أن تحظى مواجهة الرجاء وشباب المسيرة بمتابعة جماهيرية واسعة، خاصة أن الفريق الأخضر يدرك أنه عليه التعامل بحذر كبير أمام منافس سيخوض اللقاء دون ضغوط معتمدا على الانضباط الدفاعي والهجمات المرتدة من أجل إرباك حسابات أحد أكثر الأندية تنوعا بالمسابقة.

أما نهضة بركان، أحد أكثر الأندية استقرارا على المستوى التقني خلال السنوات الأخيرة، فسيحاول تأكيد مكانته كأحد أبرز المرشحين للقب عندما يستقبل الوداد الفاسي الذي لم يحقق أي انتصار منذ أربع دورات في بطولة القسم الثاني.

وفي لقاء آخر يعد بالكثير من الإثارة، يواجه اتحاد يعقوب المنصور المغرب الفاسي، حيث يسعى الفريق الرباطي إلى تأكيد قوته خاصة أمام فرق الغممة في البطولة الاحترافية، بينما يراهن الماص على تجربته وعامل الخبرة لتفادي مفاجات هذا الدور.

كما تفرز مواجهة النادي القنيطري واتحاد طنجة نفسها ضمن المباريات التي قد تحمل الكثير من الندبة، بالنظر إلى رغبة الفريقين في بلوغ أدوار متقدمة من مسابقة الكأس.

وفي باقي المباريات، تبدو الفرصة مواتية أمام عدة فرق من الأقسام السفلى لإثبات قدراتها ومواصلة مغامرتها في المسابقة، خاصة أن تاريخ كأس العرش ظل دائما مرتبطا بخصص الفرق الصغيرة التي تتجح في إقصاء أندية كبيرة، مستفيدة من الضغط النفسي الذي يرافق الأندية المرشحة، ومن الحافز الكبير الذي يميز مباريات الإقصاء المباشر.

* السبت	البرنامج
الرشاد البرنوصي - الفتح الرياضي (س16.00)	حسنية أكادير - مستقبل المرسي (س16.00)
اتحاد تواركة - فتح الناظور (س19.00)	الرجاء الرياضي - شباب المسيرة (س19.00)
نهضة بركان - الوداد الفاسي (س19.00)	أولمبيك أسفي - أولمبيك الدشيرة (س19.00)
* الأحد	
النادي القنيطري - اتحاد طنجة (س16.00)	رجاء بني ملال - الوداد الرياضي (س16.00)
أمل تزنيت - الدفاع الجديد (س16.00)	الوداد السريغيني - نهضة الزمامرة (س16.00)
شباب خنيفرة - النادي المكتاسي (س19.00)	يعقوب المنصور - المغرب الفاسي (س19.00)

يواجه هذا فريق صن داوونز في ذهاب نهائي دوري الأبطال الجيش الملكي يحلم بكتابة فصل جديد في تاريخه الإفريقي



واجه منافسة قوية أمام الأهلي المصري ويبلغ أفرينكاز وشبيبة القبائل.

وأظهر الفريق شخصية قوية خلال الأدوار الإقصائية، خاصة بعدما أطاح بحامل اللقب بيراميند في ربع النهائي، عقب انتصار ثمين بالقاهرة، ثم تجاوز نهضة بركان في نصف النهائي، مستفيدا من فوزه ذهابا بالرباط بهدفين دون رد.

واعتمد الفريق العسكري خلال مشواره القاري على قوة خطه الدفاعي وحسن تدبيره للمباريات الكبرى، وهو ما انعكس في عدد الأهداف القليلة التي استقبلها طوال البطولة، إلى جانب تائق الحارس أحمد رضا التكتاوي، الذي لعب دورا بارزا في اللحظات الحاسمة، فضلا عن مساهمة عناصر هجومية مثل أحمد حمودان ومحمد حريبات.

وفي المقابل، يدخل ماملودي صن داوونز النهائي مدعوما بخبرة قارية متراكمة خلال السنوات الأخيرة، بعدما تحول إلى واحد من أكثر الأندية استقرارا في إفريقيا، وتأهل الفريق الجنوب إفريقي إلى النهائي عقب تجاوزه الترجي التونسي، معتمدا على أسلوب هجومي قائم على الاستحواذ والضغط العالي.

وسيحمل النهائي أيضا مواجهة خاصة بين مديريين برتغاليين، هما ألكسندر سانتوس وميغيل كارديسو، في صورة تعكس الحضور المتزايد للمدرسة البرتغالية داخل الكرة الإفريقية.

ونجح سانتوس، منذ توليه تدريب الجيش الملكي مطلع سنة 2025، في بناء فريق متوازن يجمع بين الصلابة الدفاعية والانضباط التكتيكي، بينما يراهن كارديسو على فلسفة هجومية تعتمد على التحكم في نسق اللعب على جميع الاحتمالات.

ويخوض الفريق العسكري النهائي بطموح استعادة اللقب الإفريقي الذي غاب عن خزائنه منذ سنة 1985، حين أصبح أول ناد مغربي يتوج بأعلى الألقاب القارية، بعد تفوقه التاريخي على تي بي مازيمبي الكونغولي. ويعد أكثر من أربعة عقود، يجد «العساكر» أنفسهم أمام فرصة جديدة لكتابة صفحة أخرى في سجلهم القاري، وسط آمال جماهيرية كبيرة بعودة النادي إلى منصة التتويج.

ومن المرتقب أن يحتضن ملعب «لوفتوس فيرسفيلد» بمدينة بريتوريا الجنوب إفريقية مواجهة الذهاب، قبل أن تجري مباراة الحسم يوم 24 ماي بمركب الأمير مولاي عبد الله بالرباط، في أجواء ينتظر أن تعرف حضورا جماهيريا قياسيا لمساندة ممثل الكرة المغربية.

وبلغ الجيش الملكي النهائي بعد مسار اتسم بالواقعية والانضباط التكتيكي، إذ نجح في تجاوز أدوار صعبة أمام أندية تملك خبرة قارية كبيرة. واستهل الفريق مشواره بإقصاء ريال دي بانجول الغامبي، قبل أن يتفوق على حوريا كونكاري الغيني ويبلغ دور المجموعات، حيث

الدورة 17 ملتمقى محمد السادس لألعاب القوى بطموح عالمي وبعد أولمبي



من الندوة الصحافية

الرباط 2026

الندوة

الذي حققته النسخة الماضية، مشيرا إلى أن ملتمقى الرباط بات من أقوى محطات العصابة الماسية على المستوى الدولي.

وأوضح غزلان أن النسخة السابقة حصلت على تقييم «ممتاز»، بفضل حضور حوالي 20 ألف متفرج داخل الملعب، إضافة إلى متابعة أكثر من 11 مليون مشاهد عبر العالم، معتبرا أن هذه الأرقام تعكس المكانة التي بلغها الملتمقى قاريا ودوليا.

وأضاف أن دورة هذه السنة ستعرف مشاركة 160 رياضيا ورياضية، ما يفتح الباب أمام إمكانية تحطيم أرقام قياسية جديدة، خاصة في بعض المسابقات التقنية، مبرزا أن نجاح المغرب في التنظيم جعل الجامعة تفكر مستقبلا في الترشح لتنظيم بطولة العالم لألعاب القوى.

من جهته، أكد عبد الله بوكراع، المدير التقني الوطني، أن نسخة هذه السنة ستكون بمثابة

بوعدي يختار تمثيل المغرب بدلا من فرنسا



وأخيرا.. بوعدي يرتدي القميص الوطني

وبات وقتها أصغر لاعب في تاريخ ناديه يخوض مباراة احترافية وفي مسابقة أوروبية.

في الثاني من أكتوبر 2024، يوم عيد ميلاده السابع عشر، شارك أساسيا في أول مباراة له بدوري أبطال أوروبا وكانت ضد ريال مدريد الإسباني، وخاض المباراة كاملة والتي انتهت بفوز ليل 1-0، وأبهر الجميع خلالها بنضج أدائه ودقته التقنية، إذ نجح في 43 تمريرة من أصل 44.

ومنذ ذلك الحين، سعت الجامعة والناخب الوطني السابق وليد الركراكي إلى ضمه، في إطار المشروع الذي جذب العديد من المواهب الشابة مزدوجة الجنسية في القارة العجوز للدفاع عن ألوان بلدهم الأصلي، على غرار بلال الخنوس وشمس الدين

اختار لاعب وسط ليل الواعد أيوب بوعدي تمثيل المغرب بدلا من فرنسا، وذلك قبل أقل من شهر على انطلاق كأس العالم لكرة القدم في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، حسب وسائل إعلامية فرنسية عدة.

وكان بوعدي (18 عاما)، أكد أواخر مارس الماضي أنه لا يريد التسرع في اتخاذ قرار تمثيل المغرب أو فرنسا، مضيفا «حتى الآن، لم أتخذ قرارا. من المؤكد أن اختيار المنتخب قرار مهم في مسيرة أي لاعب. احتاج لبعض الوقت، ولا أريد التسرع».

ونكرت صحيفة «ليكيب» أول أمس الخميس أنه بعد شد وجذب دام أشهرًا بين أسود الأطلس ومنتخب فرنسا، حسم موهبة ليل خياره في الأيام الأخيرة، وبقدر شخصي، مفضلا جذوره وبلد والديه.

وأضافت أن الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم أنهت، يوم الخميس، آخر التفاصيل الإدارية لبوعدي. ومن جهتها، أكدت «أر أم سي سبور» أن بوعدي قرر تمثيل المغرب على الساحة الدولية منها خيارا طال انتظاره منذ أشهر عدة.

وفرض بوعدي الذي خاض عشر مباريات مع منتخب فرنسا لأقل من 21 عاما، نفسه في صفوف ليل رغم صغر سنه وتحديدا في سن السادسة عشرة من عمره عندما خاض أول مباراة احترافية وكانت في كونفرنس ليغ ضد كي كلاسفيك من جزر فارو،